



مركز الدراسات
الاستراتيجية والبحوث

مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

المصالحة

أكد عبد الحفيظ نوفل، سفير دولة فلسطين في روسيا، أن روسيا دائماً ما تتدخل في ملف المصالحة الفلسطينية، لافتاً إلى أنه سبق أنه كان هناك لقاء في موسكو العام الماضي؛ لمناقشة هذا الملف؛ وبين أن حديث ميخائيل بوغدانوف الممثل الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط مع موسى أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي لحركة حماس، جاء في سياق رغبة الروس في إنهاء ملف المصالحة، وأنهم جاهزون لتقديم ما هو مطلوب، نافياً في الوقت ذاته، وجود مواعيد معينة لترتيب لقاءات بين الفصائل في موسكو.

وكان وفد قيادي من حركة حماس برئاسة موسى أبو مرزوق، قد اختتم زيارة إلى العاصمة الروسية موسكو يوم الإثنين ٢٥ -٦- ٢٠١٨، التقى خلالها الممثل الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وبلدان أفريقيا ونائب وزير الخارجية الروسي السيد ميخائيل بوغدانوف في مقر وزارة الخارجية الروسية بموسكو؛ واستعرض الوفد خلال الاجتماع العلاقات الثنائية بين الحركة وروسيا الاتحادية، وتبادل الآراء حول مختلف قضايا المنطقة، والحديث حول الوضع الفلسطيني بشكل عام وما يتعرض له من إجراءات ظالمة.

وتطرق الوفد إلى مجمل المستجدات المتعلقة بالشأن الفلسطيني الداخلي، والتأكيد على موقف الحركة الثابت بضرورة وحدة الصف الفلسطيني، وإتمام المصالحة الفلسطينية على أسس وطنية.

وأعرب بوغدانوف عن وجود تفكير روسي لدعوة مختلف الأطراف الفلسطينية إلى طاولة الحوار في موسكو لإنجاز المصالحة والوحدة الوطنية؛ تمهيداً للوصول إلى وحدة التمثيل الفلسطيني لمواجهة التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية.

وذكرت مصادر إعلامية مصرية أن القاهرة شهدت اجتماعاً هاماً بين الاستخبارات المصرية والفلسطينية، ومفوضية الأمم المتحدة في قطاع غزة؛ وأوضحت المصادر، أن الاجتماع ضم كلاً من رئيس الاستخبارات المصري اللواء عباس كامل، ورئيس الاستخبارات الفلسطيني ماجد فرج،

والمفوض العام للأمم المتحدة في غزة نيكولا ميلادانوف؛ وتأتي هذه اللقاءات في ظل أحداث سياسية كبيرة تشهدها المنطقة، خاصةً الحديث عن صفقة القرن المرتقبة، وما يجري من خلالها لقاءات مكوكية سياسية.

أفادت صحيفة (الأخبار) اللبنانية، بأن وفداً رفيعاً من حركة حماس، سيتوجه، خلال الأيام المقبلة، إلى القاهرة؛ للتباحث في عدد من القضايا المتعلقة بالواقع الاقتصادي في القطاع. وفي الإطار ذاته، أبلغت القاهرة الحركة، أنها ستدعوها إلى اجتماع للسير بخطوات عملية في إطار المصالحة الفلسطينية مع حركة فتح في انتظار موقف الحركة، والرئيس محمود عباس. وأن المصريين أخبروا حماس، أنه إذا رفض الرئيس عباس الذهاب إلى المصالحة، وصعد خطواته ضد القطاع، ستتجه القاهرة لتنفيذ خطوات منفردة في إطار تحسين الواقع الاقتصادي بمساعدة عربية ودولية. وستناقش مشاريع يمكن إقامتها بين مصر وغزة، بما في ذلك إقامة منطقة تجارية، وتسهيل حركة الغزيين عبر معبر رفح البري، وإعادة استخدام مطار العريش، كما كان في عهد الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي.

ومن جهةٍ أخرى في إطار السجال على خليفة الرئيس عباس؛ قال عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، القيادي في حركة فتح، عبد الله عبد الله، أن خليفة الرئيس عباس، يُحدد من قبل المجلس المركزي بصفته صاحب الوصاية على مؤسسات السلطة الفلسطينية؛ وأوضح أن القانون الفلسطيني الأساسي واضح تماماً؛ إلا أن تطبيقه يكون في ظل الظروف العادية، ومع تحقّق الوحدة الوطنية، ووجود مجلس تشريعي قائم بواجباته الدستورية، لافتاً إلى أن المجلس مُعطل منذ ٢٠٠٧ ولم يلتئم من حينه.

وأضاف: "كل ما يرتبط بالمجلس التشريعي الفلسطيني من قرارات وتشريعات مُعطل، نظراً للانقسام الفلسطيني والفراغ الذي أحدثه هذا الانقسام في السلطة التشريعية"، لافتاً إلى أن الأمر يُحل بالطرق الدستورية والقانونية، التي أسست مؤسسات السلطة الفلسطينية. وكون الأوضاع الفلسطينية القائمة غير طبيعية؛ فإن القرار يؤول إلى المجلس المركزي، الذي يُعتبر مؤسساً

للمجلس التشريعي؛ واستطرد: "في مثل هذه الحالات نعود للأصل والجهة المؤسسة، وما يقره الأصل يُحترم ويُطبق، وعليه فإن المنصب يؤول إلى المجلس المركزي، فهو صاحب الولاية على السلطة الوطنية الفلسطينية".

ونوه عبد الله، إلى أنه لو أقدمت حماس على إنجاز المصالحة الفلسطينية، وإنهاء الانقسام، لعادت الأمور إلى نصابها الطبيعي، واستأنف المجلس التشريعي جلساته، حينها سيحكم الدستور الأساسي هذا المسار؛ ولكن في ظل شلل المجلس التشريعي، وعدم إنهاء الانقسام، فإنه لا يمكن العودة للمجلس التشريعي في مثل هكذا قرارات.

يذكر أن رئيس المجلس التشريعي، والنائب في المجلس عن حركة حماس، عزيز دويك، قال في صحفية: "إن القانون واضح والدستور الفلسطيني واضح، وهو في حال تعذر قيام الرئيس بواجباته، وفي حال غياب الرئيس، تحت أي عذر أو ظرف أو وفاته أو عدم قيامه بواجباته، فإن الرئيس القادم حسب القانون والدستور في هذه الحالات، هو رئيس المجلس التشريعي".

وأضاف: "أنا الآن رئيس المجلس التشريعي، وبالتالي سأكون أنا أو أي شخص غيري، يتقلد هذا المنصب هو الرئيس القادم؛" وقال دويك: "إن الفوضى ستعم في حال تجاوز السلطة الفلسطينية والقائمين عليها للدستور الفلسطيني والقانون الأساسي، داعياً إلى أهمية أن يحترم الجميع القانون والاستحقاقات الدستورية، والأخذ بها وألا يتم تجاوزهما بأي صورة من الصور، وتحت أي ظرف من الظروف وإلا ستسود الفوضى بدل النظام داخل المجتمع الفلسطيني".

إلى ذلك، قال منير الجاغوب، رئيس المكتب الإعلامي في مفوضية التعبئة والتنظيم لحركة (فتح): "إن عزيز دويك يعرف أنه لم يعد رئيساً للمجلس التشريعي، لقد انتهت رئاسته للمجلس التشريعي في ٢٠٠٧ ولم تجدد، موضوع رئاسة المجلس التشريعي، حالياً، منعدمة قانونياً، لأن ذلك يحتاج إلى انعقاد دورة جديدة للمجلس بدعوة من الرئيس، المجلس لم ينعقد ورئاسته لم تجدد؛ والمجلس كله في حكم المنعدم قانونياً، وثمة أطر رسمية للبت في مصيره.

مؤتمر نيويورك لدعم مالية "الأونروا"

عقد مؤتمر الدول المانحة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" في نيويورك، لبحث الأزمة المالية الخانقة وغير المسبوقة للوكالة، وسط عجز مالي وصل لـ ٢٥٦ مليون دولار، وتوقع نفاذ ميزانيتها مع نهاية شهرتموز القادم.

وقال المستشار الاعلامي لوكالة "الأونروا" عدنان أبو حسنة، أن مؤتمر التعهدات الذي عقد في نيويورك كان خطوة مهمة وإيجابية في سبيل تقليص العجز الكبير الذي يهدد خدمات الأونروا والذي يقدر بـ ٢٥٠ مليون دولار حتى نهاية ٢٠١٨. وأضاف أن المؤتمر حضره ممثلون عن سبعين دولة إضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة والمفوض العام للأونروا، بيير كرهينبول، وممثلون عن منظمات شريكة للأونروا والمجتمع المدني، موضحاً أن بعض الدول أعلنت عن تعهدات جديدة، والبعض الآخر ألمح إلى أنه سيعلن بعد نهاية المؤتمر.

وتابع "نحتاج يوم أو يومين من الآن للإعلان عن حجم التبرعات عبر الاتصالات مع الدول التي أعلنت تبرّعها ولكن من المؤكد أن المؤتمر كان خطوة إيجابية ومهمّة من سلسلة خطوات ستّخذها الأونروا في سبيل سدّ عجز ميزانيتها"، مؤكّداً أن مؤتمر التعهدات كان فرصة سانحة لإطلاع الجمعية العامة للأمم المتحدة على أوضاع الأونروا وجهودها المتعددة لسد العجز خلال الستة اشهر الماضية ومدى المخاطر التي تتعرض لها الأونروا وموظفيها وخدماتها التي تطل أكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني منهم أكثر من نصف مليون طالب في مدارسها في حال لم تتمكن من سد العجز المالي.

واعتبر الأردن أن "مؤتمر التعهدات" منصّة حيوية بالنسبة للوكالة من أجل دفع المانحين إلى تقديم الدعم المالي اللازم لميزانيتها حتى تتمكّن من تقديم خدماتها الصحية والتعليمية والاجتماعية، لأكثر من ٥ ملايين لاجئ فلسطيني، منهم زهاء مليوني لاجئ في الأردن بنسبة ٤٢% من عددهم الإجمالي. وأضافت المصادر أن "ضعف استجابة المانحين لدعم ميزانية الأونروا العادية سيؤثر على برامجها، لاسيما برنامج التعليم، مثلما سينعكس سلباً على نحو نصف مليون طالب وطالبة، في الأقاليم الخمس، منهم أكثر من ١٢٠ ألف بالأردن، ضمن ١٧٢ مدرسة وجامعة وكلّيتي مجتمع ومركز تدريب مهني".

ويقيم في الأردن بين ٣٥٠ ألف إلى ٤٠٠ ألف لاجئ فلسطيني، ضمن ١٣ مخيماً، من إجمالي زهاء مليوني لاجيء مسجلين لدى "الأونروا" في أراضيها. ونوّهت إلى أن "استمرار الأزمة المالية للأونروا، يهدّد مستوى وحجم الخدمات التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين، لجهة تخفيضها أو وقف العمل ببعض برامجها، مثلما يهدد عملية انتظام دفع رواتب الموظفين، المقدرين بنحو ٧ آلاف موظف ضمن إقليم الأردن والرئاسة العامة، من إجمالي نحو ٣٠ ألف في مناطق عمليات الوكالة الأخرى وهي سورية ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة".

ولذلك يسعى الأردن، بصفته أكبر مانح ومضيف للاجئين الفلسطينيين، عبر مختلف المحافل والمنابر الدولية، لتأكيد ضرورة استمرار عمل الوكالة، وتقديم الدعم المناسب لميزانيتها، في ظل موقفه الثابت من رفض المساس بمهامها أو تخفيض الخدمات التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين".

من جانبه، قال المستشار الإعلامي "للأونروا"، عدنان أبو حسنة، إن "الوكالة تعول كثيراً على مؤتمر نيويورك المهم، حيث ستعرض أمام المانحين قضاياها المالية والعجز المالي ومدى تأثيره الخطير على مستقبل نصف مليون طالب وملايين اللاجئين الذين يستفيدون من خدماتها في كافة مناطق عملها".

وأوضح أن "العجز المالي للأونروا تقلص من ٤٤٦ مليون دولار إلى ٢٥٦ مليون دولار"، وكانت الولايات المتحدة قدمت للوكالة نحو ٦٠ مليون دولار فقط، من إجمالي تبرعات وصلت مقدارها ٣٥٠ مليون دولار في عام ٢٠١٧.

بدوره، طالب عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس دائرة شؤون اللاجئين، أحمد أبو هولي، "الدول المانحة الإيفاء بالتزاماتها ورفع سقف تبرعاتها المالية للوكالة، لسد العجز المالي في ميزانيتها وتمكينها من تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين دون تقليص؛ وأكد ضرورة "استمرار الأونروا في المهام المناطة بها، بوصفها الجهة الدولية الوحيدة المعنية

برعاية وإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، إزاء تفويض من هيئة الأمم المتحدة عبر قرارها ٣٠٢ الصادر عام ١٩٤٩.

وحذر من تبعات "إخفاق الدول المانحة في معالجة أزمة الوكالة، مما سيدفع بالمنطقة لحالة من الفوضى وعدم الاستقرار، عند صعوبة ضبطها أو السيطرة عليها"؛ ولفت إلى أن المخيمات الفلسطينية قابلة للانفجار في أية لحظة مع استمرار تدهور الأوضاع المعيشية وارتفاع نسبة البطالة والفقر فيها لأكثر من ٧٥%.

ودعا "بعض الدول المانحة إلى عدم ربط تمويلها بأهداف سياسية"، مشيراً إلى أن "هناك مخططاً أمريكياً - إسرائيلياً لإنهاء عمل الوكالة تمهيداً لإسقاط حق العودة للاجئين الفلسطينيين".

واستبق مؤتمر المانحين بسلسلة من الفعاليات والأنشطة في الأراضي المحتلة ومناطق الشتات، لتأكيد التمسك بحق العودة، وللمطالبة بتوفير الدعم اللازم للأونروا لضمان استمرار عملها وتقديم خدماتها الحيوية للاجئين الفلسطينيين، وفي محاولة لإيصال صوتهم للدول المانحة، ومحاولة منهم لإرسال رسالة للعالم بضرورة إنهاء الأزمة المالية التي تعاني منها الوكالة وإيجاد ميزانية ثابتة لها من ميزانية الأمم المتحدة، ومواصلة عملها وضمان استمراريتها وتأمين حياة كريمة لهم لحين إنهاء معاناتهم.

مسيرة العودة

مع استمرار الحراك الشعبي على حدود قطاع غزة؛ والحراك المساند في الضفة الغربية؛ نقلت صحيفة هآرتس بأن الاعتقاد لدى "إسرائيل" بأن حماس تسعى لمواجهة أوسع، فوفقاً للاعتقاد ومزاعم الجهات الأمنية في "إسرائيل" منذ أسابيع فلدى حماس الجديدة لجولة مواجهه عسكرية اخرى مع "إسرائيل" كحل ممكن لازمة الانسانية في قطاع غزة .

وآدعت هآرتس بأن حماس تعتقد بأن المواجهة مستمرة بقوة أكبر، وستساهم في إعادة إعمار قطاع غزة، وبناء بنى تحتية للقطاع، ولكن حالياً في حماس يخشون من تداعيات جولة قتال

أخرى؛ وأن حماس وفصائل المقاومة تريد الحفاظ على التوتر السائد على الحدود مع التأكيد على " شد الحبل " ضد "إسرائيل" عبر إطلاق الطائرات الورقية الحارقة ومحاولات تسلل "إسرائيل" لخلق معادلة جديدة حول رد عسكري "إسرائيلي" ضد غزة يواجه برد آخر.

ورفض رئيس الأركان بجيش الاحتلال، الجنرال غادي أيزنكوت طلب وزراء الكابينت باغتيال وتصفية مطلقي الطائرات الورقية والبالونات الحارقة من قطاع غزة نحو "إسرائيل". وأوضح بأن هناك مشكلة ومعضلة قانونية في توصيف جميع مطلقي الطائرات الورقية الحارقة من أنهم يشكّلون خطراً على حياة الإسرائيليين، وذلك من أجل خلق ذريعة لاستهداف واغتيال مطلقي الطائرات الورقية والبالونات الحارقة. موضحاً بأن حماس هي المسؤولة عن تنظيم إطلاق البالونات الحارقة، ولذلك سيكتفي الجيش باستهداف مواقع ومقدرات حماس العسكرية.

ومن جانب آخر أوضحت مصادر رفيعة في المنظومة الأمنية الإسرائيلية للقيادة السياسية بأن السبيل الوحيد للرد على إطلاق الطائرات الورقية الحارقة من غزة هو استهداف مقرات حماس وليس استهداف مطلقي هذه الطائرات.

وتعقيباً على سرعة الرد، وزيادة كمية النار من قبل الفصائل في غزة، كتبت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن معادلة المقاومة الجديدة تعني إطلاق الصواريخ بشكل فوري بعد أي هجوم إسرائيلي على القطاع؛ وأضافت الصحيفة أن "حماس تعتقد أن إسرائيل ليست مهتمة بالحرب، لذلك تبنت سياسة جديدة وغير مسبوقة تمثلت بإطلاقها الصواريخ مباشرة بعد كل ضربة جوية إسرائيلية في قطاع غزة".

من جانبه قال مراسل القناة العبرية (كان) "جال بيرجر": "إنه وفي أقل من شهر يعودون إلى نفس النقطة، حماس تقصف، الجيش يرد، حماس ترد، الجيش يقصف، وعلى الأرض غيرت حماس المعادلة، القصف برد ويقصف".

فيما كتب المحلل العسكري الإسرائيلي "يوسي يهوشاع" إن "القصة بسيطة للغاية: القوات الإسرائيلية غيرت المعادلة بعد ظاهرة الطائرات الورقية تدفيع ثمن ومهاجمة أهداف حماس، حماس لا تقبل ذلك: "أنت تطلق النار، وأنا أطلق النار".

فيما رأت "القناة ١٤ العبرية" أن "إسرائيل" حاولت خلق حالة من الردع في قطاع غزة؛ فردّت المقاومة وغيرت قواعد اللعب.

ويرى محللون إسرائيليون وكتّاب أن حالة المد والجزر بين "إسرائيل" وفصائل المقاومة في غزة ستبقى رهينة أسوار المجلس الأمني المصغر "الكابينت"، إلى أن يعطي تعليمات واضحة للجيش بخوض غمار معركة جديدة في قطاع غزة لا يعرف أحد نتائجها، ومن الذي سيتراجع أولاً.

من جهته كتب المحلل العسكري الإسرائيلي، في موقع "كان"، جال بيرجير، أن على "إسرائيل"، التوصل بسرعة إلى تسوية مع حركة حماس بغزة، قبل أن تجد نفسها مرة أخرى داخل القطاع؛ وقال إن حماس تغيرت، وأن قيادتها الجديدة برغماتية، ويمكن التوصل معهم إلى إتفاق عملي بشأن الأوضاع الأمنية على الحدود؛ وتساءل لماذا لا تدرس "إسرائيل" بجدية التفاوض مع حركة حماس، بشكل مباشر أو غير مباشر؟

وأجاب، أن "إسرائيل" تتجنّب التفاوض المباشر مع حماس، خوفاً من أن يؤثر ذلك على علاقاتها بمصر والسلطة الفلسطينية؛ وأضاف أن "إسرائيل" تفاوضت قبل ذلك مع قيادات حماس بالسجون بشكل مباشر، وأنها تفاوضت معها خلال صفقة شاليط بشكل غيرمباشر. موضحاً أن حماس لاعب قوي بغزة، وعلى "إسرائيل" عدم تجاهلها، ويجب عليها أن تتوصل معها إلى صفقة، أو تسوية طويلة المدى، تضمن نزع سلاح غزة، والإفراج عن الجنود الإسرائيليين بغزة، مقابل تحسين الأوضاع بالقطاع.

وشدّد المحلل العسكري، على ضرورة الإسراع بذلك، قبل أن تجد "إسرائيل" نفسها داخل قطاع غزة مرة أخرى.

ونتتياهو على عكس الاتهامات الموجهة ضده، يهدد لكنه لا يريد التصعيد، ولقد أثبت أنه حذر جدا في الذهاب إلى حرب؛ فالحكومة لها حسابات قومية استراتيجية كثيرة، ف"إسرائيل" لا تنوي الذهاب إلى تصعيد عسكري في الجنوب، لعدم التشويش على مساعيها العسكرية والسياسية ضد إيران بالشمال.

لكن استمرار التوتر وإطلاق القذائف والطائرات الحارقة، يقلص هامش المناورة لحكومة نتتياهو، وقد يدفعها تحت ضغط وزراء الكابينت للقيام بعملية عسكرية واسعة بغزة. استمرار الحرائق في الغلاف، قد يؤدي إلى نفاذ صبر نتتياهو وحكومته، وخصوصاً أن الطائرات الحارقة، أصبحت ظاهرة خطيرة، ومؤذية جداً للسكان بالغلاف.

وحماس لديها أوراق ضغط ومساومة قوية، تستطيع المناورة بها بشكل جيد أمام حكومة نتتياهو، وهم الجنود الإسرائيليون الأسرى لديها، وبإمكانها التفاوض على تحسين الظروف المعيشية للسكان بغزة، مقابل تحرير هؤلاء الجنود، بدلاً من المغامرة بمعركة جديدة، قد تؤدي إلى كارثة في قطاع غزة.

من جهة أخرى نشر جيش الاحتلال صوراً زعم أنها لأربعة من مطلقي البالونات الحارقة، في تهديد غير مباشر باغتيالهم. الصحفي إليئور ليفي، المختص بالشأن الفلسطيني في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، قال: "إنتهوا لذلك.. الجيش ينشر صور لأربع نشطاء من خلايا إطلاق البالونات الحارقة؛ بعبارة أخرى الجيش يرسل رساله لغزة بأن هؤلاء الأربعة تم وضع علامة عليهم.. والخطوة القادمة هي الإغتيال"؛ والأربعة هم وفق جيش الاحتلال: عمرو أبو دف، معتصم نباهن، مهنا حمدان، باسم حزين.

ومن جهته قال خبير "إسرائيلي" إن "الوضع الأمني في قطاع غزة قد يأخذ بالجانبين إلى مواجهة عسكرية غير مرغوبة، في ظل أن جيش الاحتلال اعتاد أن يعمل أمام حماس بوحدة من طريقتين: إما المواجهة الشاملة أو الهدوء النسبي، فيما أوجدت ظاهرة الطائرات الورقية المشتعلة واقعاً جديداً يُبنى بحالة من عدم الراحة والهدوء، وقد يؤدي بالوضع في النهاية لتدهور غير محسوب العواقب". "فالمعطيات الميدانية في قطاع غزة تشير إلى أن "إسرائيل" تبدو عالقة في ورطة، فالمقاومة تضع أمامها تحدياً أمنياً جدياً، وهي فاقدة القدرة للرد عليها، أسوأ من ذلك فإن "إسرائيل" يتم استدراجها إلى مآلات استراتيجية لا توجد على سلم أولوياتها في هذه المرحلة، وهي المواجهة العسكرية الشاملة مع حماس".

ويرى أن إسرائيل تواجه التوتر الأمني في جبهة غزة ضمن بدائل ثلاث، الواحد أسوأ من الآخر، الخيار الأول عنوانه أن تجلس دون حراك، ولا تفعل شيئاً، وإن فعلت فبالحد الأدنى من العمل، من خلال معالجة ميدانية محدودة لمواجهة الحرائق، على أمل أن يفعل الزمن فعله، لكن مشكلة هذا الخيار لا يكشف ظهر إسرائيل فقط أمام أعدائها، ولا يجعلها عرضة لمزيد من الاستهدافات بأسلحة جديدة فحسب، بل إنه يبدد ما تبقى لديها من قوة ردعية، ويشجع الطرف الآخر على فعل المزيد لكبح جماحها، لأنها لا تقوم بما فيه الكفاية لإقناعه بالحد من استنزافاته لها".

أما الخيار الثاني، "يتمثل بالمسّ مباشرة بمطلقي الطائرات الورقية المشتعلة، ورغم تهديدات أفيغودور لبيرمان باستهدافهم، لكن إسرائيل تخشى أن يجر ذلك الوضع لحرب واسعة ومواجهة شاملة في القطاع، مع أن معركة جديدة لا تعتبر مصلحة مباشرة لإسرائيل، في هذه الآونة على الأقل، لأنها ما زالت ترى في حماس عنواناً استراتيجياً لها في غزة، وتريد المحافظة على الوضع القائم هناك".

و"في حال تم استهداف هذا العنوان السياسي، وهو حماس، فإنه يفتح الباب واسعاً على سيناريوهات الفوضى الميدانية وانهايار للمؤسسات الأمنية في غزة، وتفكك للسلطة المركزية، في حال قرر الجيش الذهاب لإعادة احتلالها، أو يعتمد لإضعاف المؤسسات الفلسطينية". و"الأمر اللافت في هذا الخيار، يكمن في أن الجيش يعرف مواجهة حماس في معركة عسكرية من خلال طريقتين اثنتين غير فعاليتين: الأولى عبر الجو وهي لا تستطيع التأثير بسرعة على روح القتال لدى مقاتلي المقاومة، والثانية احتلال كامل للقطاع كفيل بتوريط إسرائيل أكثر مما هي عليه اليوم، وتستوجب من المستوى السياسي الحذر من استخدام القوة ضد مطلقي الطائرات الورقية؛ خشية الوصول لهذا السيناريو غير المرغوب".

الخيار الثالث يتمثل "بإمكانية التوصل لترتيبات سياسية مع قطاع غزة من خلال تفاهات غير مباشرة مع حماس، تشمل قضايا نزع سلاح غزة، وعودة الإسرائيليين المحتجزين فيها

وجثامينهم، مقابل تخفيف الحصار المفروض على القطاع، وصولاً لإعادة إعمارهم، وهذا الخيار ما زالت إسرائيل وحماس على حد سواء لا تقتربان منه، رغم توفر أركانه كافة".

ويجمل الكاتب ترجيح خياراته بالقول إنه "طالما أن إسرائيل تفتقد لخيار جيد بالنسبة لها تجاه الوضع في غزة، فإن الإسرائيليين يقفون أمام واقع بموجبه ينحصر الحل في أن يأخذ الجيش زمام المبادرة، ويذهب باتجاه تصعيد تدريجي، بكلمات أخرى رفع مستوى الرد على مطلق الطائرات الورقية، واستمرار مهاجمة أهداف حماس من الجو، لتجديد الردع الإسرائيلي المتآكل، وهذا يعني ذهاب الطرفين مع مرور الوقت لمعركة جديدة واسعة وشاملة ضد حماس".

وختم بأن "خياراً كهذا في ضوء المعطيات الاستراتيجية القائمة، لن يكون كفيلاً بتغيير الوضع القائم في غزة، في ظل ما انتهت إليه الحروب السابقة: ٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠١٤، مما قد يضطر الجانبين للبحث عن خيارات سياسية يجدان صعوبة في الاقتراب منها حالياً".

الاستيطان والتهويد

نظمت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان لليوم الثامن على التوالي حملة مستمرة للدفاع عن تجمع الخان الأحمر في محافظة القدس المهدد بالترحيل والهدم؛ وانطلقت الحملة التي يقودها كادر الهيئة، وناشطون ومتضامنون دوليون في المقاومة الشعبية؛ بعد سلسلة من إخطارات الإخلاء والتهديد بالهدم من قبل قوات الاحتلال للقائنين في تجمع الخان الأحمر الذي يقطنه أكثر من ٢٥ عائلة بدوية.

وأشار رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، إلى أن المخطط الإسرائيلي لترحيل وهدم التجمع يقع في إطار مخطط إسرائيلي يهدف إلى تفرغ منطقة شرق القدس والأغوار من السكان من أجل إحداث حيز استعماري جديد متواصل، يعزل جنوب الضفة الغربية عن شمالها من خلال ما بات يعرف بممر عنق الزجاجة أو شبكة الأنفاق العازلة.

وأضاف أن الهيئة تابعت عبر طواقم محامين وجهات معنّية ملف التجمّعات البدوية لاسيما ملف الخان الأحمر الذي يواجه خطر الترحيل والهدم منذ العام ٢٠٠٩، وهو الخطر ذاته الذي يواجه مجموعة كبيرة من التجمّعات البدوية في إطار مخطط الإدارة المدنية لترحيل هذه التجمّعات وحصرها في مجتمعات ثابتة في مناطق النويعة والجبل وفصايل، ما يشكّل خرقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني التي ضمنت حق البدو بالترحال وحقها في المحافظة على هويتها الثقافية دون إجبارها على التوضع جغرافياً في أي مكان قسراً.

وتأتي إخطارت الهدم والترحيل الأخيرة بحق التجمّع بعد فشل الإدارة المدنية الإسرائيلية في إقناع ممثلي التجمّع بالإخلاء طوعاً بعد تقديم مجموعة من المغريات المالية ووعودات تحسين المعيشة التي رفضها ممثلو التجمع جملة وتفصيلاً في إطار وعيهم أن ما يحدث هذا الأيام هو بمثابة نكبة ثانية يتعرض لها البدو على وجه الخصوص، في ظل المطالبات المتزايدة في صفوف المواطنين البدو للصمود أمام مخططات التهجير والترحيل المتواصلة.

ودعا الأمين العام للمؤتمر الوطني الشعبي للقدس بلال النتشة، أبناء الشعب الفلسطيني، إلى مساندة ودعم بدو الخان الأحمر، في مواجهة الهجمة الاحتلالية التي يتعرضون لها، لتهجيرهم قسراً؛ واعتبر أن إجراءات الاحتلال الأخيرة لطرد وتهجير سكان التجمع البدوي في منطقة الخان الأحمر شرقي مدينة القدس المحتلة، ما هي إلا مؤامرة خطيرة لقلب موازين الجغرافيا والديمغرافيا لصالح المشاريع الاستعمارية وشطب الامتداد البدوي من محيط العاصمة المحتلة وإغراقها بالمستعمرات وربطها جميعها بالمخططات الاحتلالية فيما يخص القدس المحتلة على حساب الوجود الفلسطيني، ضمن سياق حصار القدس عن محيطها.

هذا في الوقت الذي تواصل سلطات الاحتلال دعم ورصد الميزانيات للمشروع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث كشف تقارير صادرة عن الإعلام العدو، تكثيف الحكومة للبؤر الاستيطانية والمزارع الاستيطانية والتي تعتبر غير قانونية من وجهة النظر الإسرائيلية، وكشف النقاب عن رصد مئات آلاف الشواقل لإقامة العديد من المزارع الاستيطانية؛ حيث جرى رصدت حكومة العدو مئات الآلاف الشواقل وخصّصتها لإقامة مزارع استيطانية تعتبرها غير

قانونية، في الضفة الغربية المحتلة، إذ تم إقامة مزارع في مستوطنات "إفرا" و"جيفاع بنيامين" على أرض بملكية خاصة للفلسطينيين، وتم إقامة المزارع الاستيطانية من قبل مجلس المستوطنات بالضفة الغربية المحتلة، فيما تخصص وزارة التعليم ساعات دراسة وتعليم لهذه المزارع، حيث صادقت السلطات ووزارة التعليم على الاتصال بالمزارع التي تستخدم في "التعليم الزراعي الإيكولوجي" وجلبت الطلاب من المنطقة للتعليم والدراسة بالمزارع الاستيطانية.

وتم الشروع بالمزارع الاستيطانية قبل نحو ١٠ أعوام والتي أقيمت فوق أراضٍ وضع الاحتلال اليد عليها وبغالبيتها مساحات أراضي بملكية خاصة للفلسطينيين بنيت عليها بؤر استيطانية أو استعملت لتوسيع مستوطنات قائمة.

في الوقت الذي تواصل الإدارة المدنية التابعة للاحتلال إصدار أوامر عسكرية وزعتها على المواطنين وأصحاب المنازل والمنشآت في الأراضي الفلسطينية المحتلة المصنفة "ج"، وتقضي الأوامر بهدم المنازل والمنشآت غير المأهولة وأمهلتهم حتى تاريخ ١٧-٦-٢٠١٨، لأنهاء العمل والسكن بها سيتم هدمها.

ودعت الفعاليات الشعبية والهيئات لمقاومة الاحتلال والاستيطان، السكان إلى ضرورة إنهاء العمل بها قبل تاريخ ١٧-٦-٢٠١٨، والسكن فيها، لمواجهة الأمر العسكري الذي يقضي بالهدم لكل منزل ومنشأة في مناطق "ج"، وغير مأهولة بالسكان.

وأخطرت سلطات الاحتلال بهدم منشآت سكنية في خربة المفقرة شرق مدينة يطا جنوبي محافظة الخليل جنوبي الضفة الغربية المحتلة؛ كما أخطرت بهدم ٢٠ منزلاً، في قرية العقبة شرق طوباس، بعد ستين يوماً، في حال بقائها غير مأهولة بالسكان؛ بحجة عدم الترخيص. وأخطرت بهدم بيوت سكنية من الصفيح في منطقة المفقرة، والقرية من مستوطنة "آفي جال".

وذكر أن أكثر من ٤٠٠ منزل ومنشأة في ٢٦ قرية في محافظة نابلس لوحدها، أصبحت مهددة بالهدم، عدا عن المناطق الأخرى في الضفة الغربية، موضحاً أن تطبيق هذا الأمر العسكري يعتبر طرداً وتهجيراً للسكان الفلسطينيين الذين يسكنون في مناطق "ج".

فيما شرعت آليات وطواقم تابعة لسلطات الاحتلال، تحرسها قوة عسكرية معززة، بتجريف وهدم عدد من المشاتل والمنشآت الزراعية على الشارع الرئيسي في بلدة حزما شمال شرق القدس المحتلة؛ ونفذت قوات الاحتلال عمليات هدم واسعة طالت منازل ومساكن ومنشآت زراعية في الخليل وسلفيت، وخطرت عشرات أخرى في الأغوار بحجة عدم الترخيص. وقالت مصادر أمنية، أن قوات الاحتلال وزعت إخطارات بالهدم على كل من يسكن شمال حاجز 'الحمرا'، وامهلتهم عشرة أيام لإخلاء منازلهم من أجل الهدم.

الصراع الديمغرافي

قال يائير ألترمان الكاتب بصحيفة "إسرائيل اليوم"، إن "الحكومة الإسرائيلية تواصل حربها على ظاهرة تعدد الزوجات لدى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ٤٨، عقب صدور قرارات صارمة من وزيرة القضاء آيليت شاكيد بالمضي قدما لمواجهةها، بعد أن سجل العام الماضي ٢٦ عقد زواج متعدد بما يخالف القانون "الإسرائيلي".

وأضاف: "شاكيد قررت رفع طلب للمحكمة الشرعية بإقالة اثنين من قضاة مدينة بئر السبع صادقا على عقود زواج متعددة، بزعم أنهما مزرا معاملات مخالفة للقانون الإسرائيلي، لأن ظاهرة تعدد الزوجات مسألة خطيرة، ولا بد من مواجهتها، وإسرائيل لن تمر على هذه الظاهرة مرور الكرام، مما يتطلب معاقبة القضاة الشرعيين الذين يرتكبون هذه المخالفة، ويصادقون على هذه العقود الزوجية المتعددة".

وأوضحت الصحيفة، أن "إسرائيل أعلنت عزمها فرض إجراءات عقابية ضد الرجل الذي يتزوج بأكثر من امرأة، بتقليص مخصصات الأولاد والإعانات الأسرية التي تدفعها مؤسسة التأمين الوطني، بحيث تسلب حق الأطفال العرب بالمخصصات".

وفي وقت سابق، أعلن المستشار القضائي للحكومة أفحاي مندلبليت، عن تشديد الإجراءات وتطبيق القانون من أجل منع ظاهرة تعدد الزوجات. وترى حكومة العدو أن هذه

الإجراءات تشكّل جزءاً من خطة شاملة، تهدف للتصدي ومحاربة ظاهرة تعدد الزوجات المقدره بـ ١٨% من الأسر في المجتمع الفلسطيني في النقب.

الحملة الإسرائيلية أثارت ردود فعل عربية هاجمت الخطة الحكومية "لأنها جزء من حملة تحريض، ونزع الشرعية عن الفلسطينيين والبدو في الداخل، والخطة ستخلق مشاكل اجتماعية بينهم، وهي ليست سوى فرض عقوبات وتقليصات، وتضر بالنساء الفلسطينيات بصورة فظة، ولا تهدف لتحقيق مصالحهن، بل مليئة بالعقوبات الجنائية والاقتصادية، هدفها الإضرار بهم، وزيادة الفجوات، وعدم المساواة والفقير بين العرب داخل إسرائيل".

وكان عدد من المنظمات النسوية في الداخل أصدرت بيانات رافضة للخطة الإسرائيلية، لأنها "تتطرق من دوافع سياسية، وهدفها تصفية الحساب مع المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل، عبر اقتراح وزير الطاقة يوفال شتاينيتس بفرض عقوبات على أولياء أمور النساء الفلسطينيات الذين يوافقون على تزويج بناتهم، وهم يعلمون أن الزوج لديه امرأة أخرى، ومعاقبة رجال الدين المسلمين الذين يجرون عقود الزواج المتعدد".

فيما طالب وزير السياحة ياريف ليفين "بترد كل عربي يتزوج امرأة جديدة عبر تعديل قانون المواطنة، لأن ما ينطبق على المتسللين الأفارقة إلى إسرائيل، يجب أن يطبق على الذين يعددون زوجاتهم".

ميزانية السلطة الفلسطينية

قررت الإدارة الأمريكية، التجميد بشكل كامل للمساعدات التي تقدمها للسلطة الفلسطينية، بانتظار مراجعة هذه المساعدات؛ وهذه الخطوة تأتي بعد شهرين من إقرار الكونغرس قانون (تايلور فورس)، والذي يهدف إلى إجبار السلطة الفلسطينية على وقف سياساتها الخاصة بدفع

رواتب الأسرى الفلسطينيين، وعائلات منفذي العمليات الفلسطينيين الذين استشهدوا خلال تنفيذهم هجمات؛ والأوامر تقضي بأن المساعدات الأمريكية للضفة الغربية وقطاع غزة "التي تستفيد منها السلطة الفلسطينية بشكل مباشر" سيتم تعليقها ما لم تتأكد وزارة الخارجية الأمريكية بأن السلطة الفلسطينية، نفذت أربعة شروط وهي: توقفها عن دفع الرواتب للأسرى الفلسطينيين، سحبها القوانين التي تجيز دفع مثل هذه الرواتب، واتخاذ "خطوات موثوقة" لايقاف ما أسمته "الإرهاب الفلسطيني"، و"الإدانة العلنية" والتحقيق في أعمال العنف.

وتم إقرار قانون "تايلور فورس" كجزء من مشروع ميزانية شامل بقيمة ١,٣ مليار دولار في ٢٣ آذار ٢٠١٨. وأطلق على القانون اسم "تايلور فورس"، نسبة إلى الطالب الأمريكي الذي كان أيضاً ضابطاً في الجيش الأمريكي، والذي قتل في مدينة يافا في آذار ٢٠١٦، على يد فلسطيني نفذ عملية طعن بالقرب من ساحة الساعة وأصيب خلالها أيضا ١١ شخصا.

وأفيد بأن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة لم تتسلم ميزانيتها للسنة المالية القادمة، وبالتالي لم تتمكن من طرح مشاريعها للمناقصة؛ وتجميد الميزانية تسبب في تعليق برامج معينه تديرها وكالات دولية؛ وقال مسؤول في منظمة "هالو ترست" التي تقوم بعمليات إزالة الألغام في الضفة الغربية بأنها أوقفت عملياتها لان الولايات المتحدة توقفت عن تحويل ميزانياتها حتى نهاية شهر آذار/مارس، وتركت نقصاً كبيراً في التمويل.

إن حجب الميزانية الإجمالي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وكذلك مشاريع الطرف الثالث يعني أن الإدارة تقوم بإجراء تفسير موسع لماهية مساعدة "الفوائد المباشرة" للسلطة الفلسطينية، استعراض المشاريع الإنسانية التي كان يجب ان تدفع من قبل السلطة الفلسطينية وتشكيل دعم مباشر لتلك المنظمة الدولية.

وأكد مسؤول فلسطيني ما ورد في التقرير، وقال إن إدارة ترامب أبلغت السلطة الفلسطينية منتصف شهر كانون اول ٢٠١٨ بأنها بدأت تعيد النظر في ميزانية المساعدات للفلسطينيين. وقال أن الولايات المتحدة أبلغت السلطة الفلسطينية بعد الاجتماع الطارئ لمنظمة التعاون

الإسلامي الذي انعقد منتصف شهر أيار في إسطنبول وعقد احتجاجا على نقل السفارة الامريكية وعلى الأوضاع في قطاع غزة، بانها علقت المساعدات الامريكية ووضعتها قيد المراجعة. وتعتبر الولايات المتحدة حتى اليوم أكبر داعم مالي للسلطة الفلسطينية، بالرغم من أنها لم تقدم للسلطة الفلسطينية مساعدة مباشرة للميزانية، على عكس الاتحاد الأوروبي، هي ساهمت بتقديم أموال وميزانيات ضخمة للمشاريع الإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة مثل مساعدتها للأونروا، وكالة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين.

وبلغ اجمالي المساعدات التي طلبتها وزارة الخارجية الامريكية للعامين ٢٠١٨ و ٢٠١٩ نحو ٢١٥ مليون دولار سنويا مخصصة لمشاريع تهدف إلى تعزيز الاقتصاد الفلسطيني، تطوير البنية التحتية، وتعزيز القدرة المؤسساتية للأهداف الأخرى.

إن تعليق هذه المساعدات يعني أن وزارة الخارجية لم تتأكد من أن السلطة الفلسطينية اتخذت الخطوات التي يطلبها قانون "تايلور فورس". ودافع الرئيس عباس عن هذه المدفوعات وقال أنها "مسؤولية اجتماعية".

هذا في الوقت الذي أعلن الجهاز المركزي للإحصاء، وسلطة النقد النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني في الربع الأول من عام ٢٠١٨ باستمرار العجز في الحساب الجاري (سلع، خدمات، دخل، تحويلات جارية)، بمقدار ٤٤٢,١ مليون دولار، وبارتفاع بلغت نسبته ٤٥,٦% عن الربع السابق. وأن الارتفاع في العجز بسبب انخفاض التحويلات الجارية المقدمة للحكومة من المانحين بنسبة ٧٧,٦% عن الربع السابق.

السلام الاقتصادي

في الوقت الذي تسابق الإدارة الأميركية الزمن لطرح "صفقة القرن" الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية، والمباحثات المراثونية التي تجريها مع دول إقليمية بينها السعودية لفرض خطة التصفية على الجانب الفلسطيني، أفادت شركة الأخبار الإسرائيلية، بانطلاق مشروع "قطار السلام"، الذي ينطلق من القارة الأوروبية مروراً بإسرائيل ليحط في السعودية.

وذكرت شركة الأخبار الإسرائيلية، أن بنيامين نتنياهو، اتفق مع وزير الاستخبارات والمواصلات يسرائيل كاتس، على التسريع لمبادرتيها المشتركة "قطار السلام"، الذي سيربط بين القارات ويعتمد بمساره على سكة الحديد الحجاز، وخلال اللقاء بينهما تم عرض شريط الفيديو الذي يعرض المشروع، والميزات البارزة للمشروع الذي حصل على الضوء الأخضر بالبلاد؛ ويدور الحديث عن مشروع إستراتيجي يسمح بتوسيع وانتعاش التجارة بين دول الخليج وموانئ البحر المتوسط، وأن انتعاش التجارة بين هذه الدول وبين إسرائيل له دلالات واسعة تشكل رافعة اقتصادية لتعزيز التجارة القائمة، ورافعة لتحقيق السلام الاقتصادي في الشرق الأوسط.

وفي إطار تجديد خط "قطار المرج" أقيمت محطة شحن مؤقتة في بيسان، مجاورة لمحطة القطار، وذلك إلى حين إقامة محطة الشحن الثابتة. وهذه المحطة الثابتة سوف تخدم قطارات الشحن التي تتحرك على الخط وتنقل الشحنات من شرقي الأردن إلى أوروبا عن طريق ميناء حيفا؛ ويقوم المشروع على إنشاء طريق تجاري من البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج من خلال خطوط سكك الحديد التي تمر من إسرائيل إلى السعودية؛ ووفقا للخطة، سيتم تمديد مسار "قطار المرج" إلى ما وراء الحدود مع الأردن، وسوف يصل فرع آخر إلى جنين ويربط السلطة الفلسطينية من هناك، وبالتالي ستصبح إسرائيل جسرا برياً بين أوروبا ودول الخليج.

في مقابلة موجهة للعالم العربي مع موقع إيلاف قلل الوزير كاتس من أهمية تصريح ترامب بشأن القدس ويدعو لدور سعودي أكبر في "عملية السلام" بداعي الارتياح الإسرائيلي لهذا الدور ويؤكد على مشروع إقليمي يصب في المصالح الاقتصادية لإسرائيل بربط ميناء حيفا بالسعودية والخليج. كما اتفق نتنياهو وكاتس على تفاصيل المبادرة للمشروع، حيث اتفق على الترويج للمبادرة وتعزيزها مع جميع الأطراف المعنية، الولايات المتحدة والأردن ودول أخرى في العالم العربي والاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية، حيث أوصى نتنياهو طاقمه، بما في ذلك رئيس مجلس الأمن القومي، بالمساعدة في دفع المبادرة.

وتهدف الخطة أيضاً إلى الاندماج مع المبادرة الأميركية لربط دول في المنطقة مع إسرائيل ضد ما تصفه تل أبيب بـ"التهديد الإيراني"، وقال كاتس إن "حركة سكك الحديد من أجل السلام

الإقليمي، التي أروج لها مع رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ستعزز اقتصاد دولة إسرائيل ووضع إسرائيل في المنطقة أولاً، كما ستعزز الخطة محور إسرائيل الإقليمي مع الدول السنية المعتدلة في مواجهة إيران في هذه المنطقة اقتصادياً.

ويذكر أن آلاف الشاحنات التركية التي وصلت إلى ميناء حيفا وإسرائيل في السنوات الأخيرة إلى الأردن وإلى الشرق على هذا الطريق، كبديل لطريق عبر سورية تم حظره من قبل الحرب المستعرة بسورية، وتتمحور المبادرة، بحسب مفهوم إسرائيل لإقامة جسر بري بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط وبين الأردن والشرق.

ويهدف المشروع كذلك ليكون الأردن كمركز إقليمي للنقل البري، والذي سيتم ربطه بنظام سكك حديد إقليمي إلى إسرائيل والبحر الأبيض المتوسط وأوروبا في الغرب، كما سيتم ربط الأردن بالسعودية ودول الخليج والعراق في الجنوب الشرقي والشرق، والبحر الأحمر عبر العقبة وإيلات في الجنوب.

وسبق أن شكّلت شركة "قطارات إسرائيل" طاقم تخطيط وإدارة مشروع "قطار المرج"، وذلك بهدف الدفع بتخطيط مسار سكة الحديد ومحطة الشحن ومحطة للمسافرين؛ ومع استكمال سكة الحديد سيرتبط ميناء حيفا مباشرة بالحدود الشرقية، بما يسمح بحركة متواصلة للتجارة بين الشرق والغرب بواسطة القطار كجسر بري.

وحسب وزير المواصلات، كاتس، فإن "قطار المرج" سوف يستخدم مستقبلاً كممرّ مواصلات إقليمي لحركة البضائع بين أوروبا والشرق الأوسط ويشكل ربطاً للبحر المتوسط وجسراً للسلام، ويعزز ربط البحر المتوسط بالأردن، ومن هناك إلى الخليج العربي، ويستخدم ممراً مكماً لمسار الحركة البحرية حول الجزيرة العربية.

وأضاف أن رؤيته هي "ربط السعودية ودول الخليج والأردن بميناء حيفا والبحر المتوسط، الأمر الذي يجعل من إسرائيل مركزاً إقليمياً للنقل البحري بما يعزز الاقتصاد الإسرائيلي. هذه رؤية واقعية ندفع بها بالتعاون مع الإدارة الأميركية وجهات أخرى دولية". على حد تعبيره.

وكانت وزارة المواصلات الإسرائيلية قد دشنت مشروع سكة القطار الذي يربط حيفا بمنطقة بيسان على الحدود مع الأردن، ويأتي تدشين المشروع الذي يعتبر جزء من مسار سكة الحجاز الذي أقيم في عهد الدولة العثمانية قبل نحو ١١١ سنة، يأتي بعد مرور ٦٤ عاما على تجميد وتعطيل عمل شبكة خطوط الحجاز في فلسطين التاريخية بعد النكبة.

وبهذا المشروع يتم إحياء وتدشين أول مقطع من مسار سكة الحجاز، فيما تواصل تل أبيب تطوير واستحداث خطوط الشبكة باتجاه الحدود مع لبنان وسوريا بتكلفة تصل إلى خمسة مليارات دولار.

وشارك في مراسم تدشين المشروع، وزير المواصلات الإسرائيلي، يسرائيل كاتس الذي اعتبر إعادة إحياء شبكة القطار بالحدث التاريخي، لافتاً إلى أن خط القطار الذي يربط حيفا بمنطقة المرحج وصولاً إلى الحدود الأردنية يشكل رافعة للسلام الاقتصادي مع الأردن والإقليم. وتمتد سكة القطار التي كلفت نحو مليار دولار على طول ستين كيلومترا لتتطرق من خليج حيفا وتساfer لتتوقف في ست محطات آخرها في بيسان على بعد خمسة كيلومترات من الحدود الأردنية، حيث أودعت تل أبيب للمصادقة مشروعاً إضافياً لمد شبكة القطار الإسرائيلي حتى معبر الكرامة الحدودي بين الضفة الغربية والأردن.

وبحسب هيئة الموانئ والمطارات الإسرائيلية، فمنذ العام ٢٠١١ تضاعفت الحركة التجارية عبر ميناء حيفا بسبب الحرب الدائرة بسوريا، حيث امتنعت شركات النقل الدولية عن استعمال الموانئ السورية والطرق البرية لشحن البضائع للدول العربية وآسيا وأوروبا. في المقابل، سجل ارتفاع بنسبة ٦٥% بالتداول التجاري وشحن البضائع بين إسرائيل والأردن عبر معبر الشيخ حسين.

وردّاً على موقف الأردن من قرار ترامب الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل، قال كاتس أن الاستقرار بالأردن هو مصلحة قومية وأمنية وإستراتيجية عليا لإسرائيل بالرغم من كل شيء، مشيراً إلى أن نحو ٢٠% من التصدير الأردني يمر عبر ميناء حيفا.

وعن مستقبل المنطقة، كرّر كاتس رؤيته لما أسماه "فرصاً جديدة" للخروج من الوضع الحالي، وقال إن "المشروع الإقليمي لربط الخليج بالسكك الحديدية مع الأردن، ومعنا إلى ميناء حيفا، ومنح الفلسطينيين ميناءً برياً يربطهم مع الأردن والخليج هو فرصة جيدة وممتازة، لأننا أجرينا دراسات، ووجدنا أن حجم التبادل مع السعودية في حال نجاح المشروع للأردن وللفلسطينيين ولنا سيكون بنحو ٢٥٠ مليار دولار سنوياً".

وتابع أن هناك "ارتياحاً لدى الإسرائيليين من التطورات الحاصلة في السعودية، والتي باتت تعتبر قائدة العالم العربي إلى جانب مصر، لذلك من المهم أن تنضم السعودية إلى جهود السلام، وأن تكون محوراً للسلام والمشاريع الاقتصادية الكبيرة، وتشكل حلفاً إستراتيجياً مع الولايات المتحدة في مواجهة التطرف الإيراني والإرهاب بشتى أشكاله".

وأضاف أن هذا "المشروع الإقليمي" مخطط له وبالتعاون مع الولايات المتحدة واليابان والصين وتركيا ودول أوروبية، مدّعياً أن ذلك ممكناً بالتوازي مع مسيرة سلمية ومبادرة إقليمية، وأنه عملي وسيعود بالفائدة على الفلسطينيين والمنطقة، إضافة إلى أنه يتيح "أيضاً من الناحية الأمنية الاستخباراتية التعاون مع الجميع لمواجهة خطر إيران".

مجلس حقوق الإنسان

بعد يومين من قرار الولايات المتحدة الانسحاب من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بزعم انحيازه ضد إسرائيل، قالت مصادر دبلوماسية في جنيف إن إسرائيل قررت تقليص تواجدتها في مداولات المجلس؛ ونقل موقع صحيفة "يديعوت أحرونوت" عن مصادر سياسية قولها إن إسرائيل كانت ملزمة بأن تسير في أعقاب حليفاتها، الولايات المتحدة، وعدم الاكتفاء بالترحيب بقرار الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الانسحاب من المجلس.

يُشار إلى أن إسرائيل ليست عضواً في المجلس الذي يضم ٤٧ دولة؛ كما أن الممثلة الإسرائيلية في مؤسسات الأمم المتحدة في جنيف، برئاسة أفيفا راز شختر، هي المسؤولة عن العلاقات مع مجلس حقوق الإنسان.

ونقلت الصحيفة عن دبلوماسيين في جنيف تقديرات بأن تقليص الحضور الإسرائيلي في مداولات المجلس هو مؤقت وليس دائماً؛ وكان مسؤولون في الخارجية الإسرائيلية قد عبّروا عن مخاوفهم من أن انسحاب الولايات المتحدة سوف يضعف عرقلة مبادرات وقرارات وصفتها بأنها "مُعادية لإسرائيل".

ووصف نتنياهو قرار الولايات المتحدة الانسحاب من مجلس حقوق الإنسان بـ"القرار الشجاع"، كما وصف المجلس بـ"المنظمة المنحازة والمعادية لإسرائيل". وأعلنت الولايات المتحدة انسحابها من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وكانت الولايات المتحدة قد اتّهمت مراراً، لا سيّما في فترة ولاية رئيسها الحالي، دونالد ترامب، مجلس حقوق الإنسان الأممي، الذي تم إنشاؤه في جنيف عام ٢٠٠٦ ويضم ٤٧ عضواً، بالانحياز المُعادي لإسرائيل وشنّ حملة مُمنهجة ضدها.

وكانت مصادر أمريكية ذكرت أن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو والسفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة نيكي هيلي، سيعلمان انسحاب الولايات المتحدة رسمياً من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة؛ وأن القرار يأتي بعد أشهر من مفاوضات بين الولايات المتحدة ومجلس حقوق الإنسان من أجل "تغيير العلاقة والتعامل بين مجلس حقوق الإنسان وإسرائيل". وفي السنوات الأخيرة، اعتمد مجلس حقوق الإنسان سلسلة قرارات ضد إسرائيل، مما أثار الغضب الإسرائيلي؛ وتسعى إسرائيل إلى تشكيل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة، يلوح بالانسحاب من مجلس حقوق الإنسان الدولي التابع للأمم المتحدة، في حال عدم إلغاء اجراءين يمسان بإسرائيل. الأول، هو النقاش السنوي الدائم حول خرق حقوق الإنسان من قبل إسرائيل. والثاني، اللجنة التي تقوم بجمع معلومات حول الشركات التي تنشط في المناطق التي ضمّتها إسرائيل لسيادتها من خارج الخط الأخضر مثل القدس والجولان وغيرها؛ ويُشار إلى أن إسرائيل والولايات المتحدة انسحبتا في السابق من هذا المجلس لكنهما عادتا إليه على أمل أن يتغيّر الوضع. والأسبوع الماضي، قرر المجلس إرسال بعثة محققين للتحقيق في القتل الفلسطيني

الذين سقطوا في مسرات العودة، وحظي القرار بدعم ٣٣ دولة فيما امتنعت ١٤ دولة عن التصويت.

الاحتلال يشكر البحرين

ومن جهةٍ أخرى، وفي موضوع ذا صلة قالت القناة العبرية السابعة، أن "إسرائيل" نجحت في منع مناقشة اقتراح قُدِّم لليونسكو يتضمّن اعترافاً بعدم وجود صلة بين اليهود من جهة ومدينتي القدس والخليل من جهةٍ أخرى؛ وأن ذلك يُعد إنجازاً كبيراً، خاصة وأن المناقشات تجري في بلد عربي هو البحرين. وأوضح سفير دولة الاحتلال لدى اليونسكو كرمل كوهين، أن "إسرائيل" فضّلت إيجاد الطريقة الصحيحة لإزالة الاقتراح من جدول الأعمال، دون أي ضجيج في وسائل الإعلام؛ وشكر كوهين، دولة البحرين على مساهمتها في إزالة المقترح، مشدداً على أن الأمر يصبّ في صالحها أيضاً.

وقالت القناة السابعة الإسرائيلية، أنه في مؤشر على زيادة العلاقة غير المُعلنة بين البحرين وإسرائيل، فقد استجابت المنامة لطلب إسرائيلي بإسقاط موضوع القدس من جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو)، التي ستنتقل قريباً في البحرين. وأشارت القناة، إلى أنه نتيجةً لذلك أعلن سفراء كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، عدم المشاركة في المؤتمر عقب إسقاط موضوع القدس من جدول الأعمال، منوهةً إلى أن إسرائيل قررت مسبقاً عدم إرسال ممثل إسرائيلي إلى البحرين، بسبب حساسية الموقع. وقالت: "لقد نجح جهد دبلوماسي إسرائيلي مرة أخرى في تأجيل مناقشة اقتراح اليونسكو للإعلان عن قطع العلاقات بين الشعب اليهودي والقدس والخليل"، معتبرة أن هذا "إنجاز كبير لأن المناقشات ستجري في إمارة البحرين".

وأكد "كرمل هاكوهين" أن "موافقة البحرين أمر جيد لإسرائيل"، معتبراً أن الطريقة الوحيدة لتحقيق إنجازات وإحداث التغيير في القضايا الحساسة مثل الأماكن المقدسة في القدس؛ يأتي من خلال المحادثات والتفاهم كما جرى مؤخراً بين ملك الأردن وبنيامين نتنياهو. وأشار

هاكوهين، إلى أن "إسرائيل على وشك الإنتهاء من عام كامل دون الموافقة أو تمرير مقترحات معادية لإسرائيل في اليونسكو، وبناء على ذلك يجب إعادة النظر في رحيلنا عن المنظمة"؛ ويذكر أن "إسرائيل" سبق لها أن قرّرت الانسحاب من منظمة "اليونسكو" في نهاية العام الجاري، كما كانت واشنطن أعلنت قبل أيام عن قرار انسحابها من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

الحراك في الاردن ونتائجه

أدى التحرك الشعبي الأخير في الأردن إلى حركة سياسية واسعة على خلفيّة الأحداث قادت إلى تراجع في الضغوطات على الأردن وإعادة التأكيد خاصة الأمريكي على أهمية الشراكة مع الأردن وهو ما قاد إلى تقديم قطر دعم مالي عاجل بنصف مليار مع احتمالات ارتفاع الدعم إلى ملياري ونصف دولار؛ وعشر آلاف فرصة عمل؛ تلاه لقاء السعودية الذي التمت بموجبه السعودية والكويت والإمارات بتقديم ملياري ونصف دولار لدعم الأردن؛ ولقاء نتنياهو الملك الأردني والتفاهم على إبقاء الرعاية الأردنية إلى حين بحث الوضع النهائي في المفاوضات؛ وبالتالي تفكيك عوامل التوتر بين الطرفين؛ ولقاء الملك الأردني بالمبعوثين الأمريكيين في عمان؛ وتوج الحراك بزيارة ملك الأردن إلى الولايات المتحدة والتوافق على تدعيم أطر الشراكة بين البلدين، يفتح الأبواب أمام مزيد من التعاون الاقتصادي وفرص الاستثمار، اعتماداً على تاريخ طويل من العلاقة الإستراتيجية الممتدة لقرابة ٧٥ عاماً. وكل ذلك قدّم صورة عن تفاهم على الدور الأردني من الأطراف التي اختلفت معها مؤخراً حول بعض الخيارات والسياسات؛ وقدّم التطمينات للأردن باستمرار الحفاظ على دوره الإقليمي.

لقاء ملك الأردن - نتنياهو

الكاتب بصحيفة إسرائيل اليوم أريئيل كهانا ذكر أن "لقاء نتنياهو وعبد الله يؤشر على حصول تغير في طريقة تفكير الأردنيين، ما يعني عودتهم للمحور المعتدل في المنطقة

المعارض لإيران"، مضيفاً أن "عدم قيام الإعلام الأردني بتغطية واسعة للقاء المذكور، يظهر إسرائيل كمن تدير علاقة غرامية محظورة مع الدول العربية، مع أن اللقاء شهد بحث عدد من القضايا المشتركة والتوقيع على اتفاقيات اقتصادية".

وأشار كهانا إلى أن "هذا اللقاء القصير ناقش قضايا وجودية للأردن، ومهمة جدا من وجهة نظر إسرائيل، فقد رافق نتنياهو في الزيارة رئيس جهاز الموساد يوسي كوهين ومستشاره للشؤون الاقتصادية آفي سمحون، وسكرتيره العسكري الجنرال أليعزر توليدانو، ومستشارون آخرون، ومن الجانب الأردني حضر رئيس جهاز المخابرات عدنان الجندي ووزير الخارجية أيمن الصفدي وسلسلة مستشارين آخرين للملك، ويدل حجم الحضور والمشاركة على أن اللقاء لم يكن يناقش قضايا خاطفة أو بيزنس".

وكشف الكاتب عن بعض جدول أعمال القمة الأردنية الإسرائيلية، لافتاً إلى أن "الرجلين تحدثا عن عودة محتملة لجيش بشار الأسد إلى الجولان، ما يعني ترقب الأردن لموجات جديدة من هجرات اللاجئين السوريين القادمين من الجولان". وتابع: "كما نسقا مواقفهما من صفقة القرن، التي يبحثها مستشارا ترامب في المنطقة، واتفقا على بقاء الإشراف الأردني في الحرم القدسي، كما توجه الملك بالشكر لنتنياهو على المساعدة التي قدمها لبلاده في قضايا تحظر الرقابة العسكرية الإسرائيلية نشر تفاصيلها في هذه الأونة". وأوضح أن "الأمر الأكيد أن الزيارة تمت في وقت تعاني فيه الأردن من أزمة اقتصادية، ولذلك وافقت إسرائيل خلال هذه الزيارة على إزالة العقبات التي تعترض تسويق وتصدير البضائع الأردنية في أسواق الضفة الغربية، وقبل إسرائيل قامت السعودية بتقديم مساعدة للأردن بقيمة ملياري دولار، حيث لعبت إسرائيل دورا بتقديم هذه المساعدة، مقابل عودة الأردن للمحور المعتدل في المنطقة المعادي لإيران". وختم بالقول إن "هذه الزيارة أتت بعد أربع سنوات من القطيعة، لكن العلاقات الأخرى من تحت الطاولة ما زالت في أوجها، والطرفان لا يرغبان بالحديث عنها، ويفضلان الحفاظ عليها سرية، ولعل المطلع على طبيعة العلاقات الأردنية مع إسرائيل يكتشف أنهم يهاجمونها علانية، لكنهم يقتربون منها سرا، ويحصل العكس مع الفلسطينيين". وأكد أن "إسرائيل ترى في انهيار العائلة

الهاشمية في الأردن كابوساً خطيراً، لذلك تبدو مستعدة لتقديم أي مساعدة للملك بهدوء، وتتقبل أي أداء إعلامي أردني مناهض لإسرائيل، لأن مصلحة الأخيرة تتغلب على الأبعاد الشكلية".

الخبير الإسرائيلي في الشؤون العربية بصحيفة مكور ريشون "آساف غيبور" ذكر أن "لقاء عبد الله-نتنياهو هو بحث التهديدات المشتركة، وأخطرها التواجد الإيراني في مثلث الحدود الإسرائيلي الأردني السوري، وقد جاء لقاؤهما مفاجئاً لكثير من الأوساط السياسية لأنه الأول منذ ٢٠١٤".

وأضاف أن "الأردنيين يتحدثون عن صفحة جديدة بين تل أبيب وعمان عقب هذا اللقاء بسبب تداخل المصالح الثنائية لهما، وقد أعلنت إسرائيل أن اللقاء ناقش العلاقات الاقتصادية المشتركة، والحفاظ على الوضع القائم في المسجد الأقصى، بما يحفظ الوجود الأردني". وختم قائلاً إن "المملكة الأردنية ترى في مصالحها الأمنية مع إسرائيل قيمة عليا، لأن الإيرانيين بنظرهم يمثلون تهديداً كبيراً عليهم، ولذلك تعتمد الأردن في علاقتها مع إسرائيل نظرية عدو عدوي صديقي".

تحركات التسوية " صفقة القرن "

تسرّب أن أول المبعوثين الأمريكيين بحث تفاصيل التزامات الأطراف العربية لإنجاز الصفقة وأن التركيز بدأ بتوفير الأموال لحزمة مشاريع اقتصادية؛ وكشفت مصادر دبلوماسية مصرية، تفاصيل جديدة بشأن خطة الرئيس ترامب، لتسوية القضية الفلسطينية المعروفة بـ"صفقة القرن"، والتي جرت مناقشتها خلال الجولة الأخيرة في المنطقة التي قام بها صهره ومستشاره، جاريد كوشنير، ومبعوثه إلى المنطقة جيسون غرينبلات، وشملت كلاً من الأردن، ومصر، والسعودية، وإسرائيل، وقطر.

واللقاء الذي جمع كوشنير وجرينبلات بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ووزير خارجيته سامح شكري، ومدير جهاز المخابرات اللواء عباس كامل في القاهرة الأسبوع الماضي، تطرق إلى التفاصيل المتعلقة بالصفقة المرتقبة، والتي تشهد تعثراً بسبب رفض السلطة الفلسطينية

الاستجابة لها. وأن مباحثات كوشنير في القاهرة تطرقت إلى التفاصيل الخاصة بالإسهام المصري في الصفقة، والذي سيكون عبر بوابة سيناء وبالتحديد شمال سيناء، والتي تم تحديد دور كبير لها في تلك الخطة، لتكون بمثابة "حجر الزاوية"، على حد تعبير المصادر، لافتة إلى أنه من المقرر أن تتم إقامة منطقة تجارة حرة على الحدود المشتركة بين قطاع غزة ورفح المصرية، بالإضافة إلى إنشاء محطة كهرباء عملاقة في منطقة مخصص إنتاجها لقطاع غزة بتمويل إماراتي كامل يتجاوز ٥٠٠ مليون دولار.

كما يتضمّن الشقّ الخاص بشمال سيناء في المخطط الأميركي لتسوية القضية الفلسطينية، إقامة ميناء بحري مشترك بين مصر وقطاع غزة، يكون خاضعاً تماماً للإشراف المصري، وتشارك في تشغيله عمالة من القطاع؛ بالإضافة إلى تخصيص مطار مصري في شمال سيناء لخدمة أهالي القطاع، على أن يكون تحت إشراف وعمالة مصرية كاملة، وكذلك إنشاء منطقة صناعية كبرى على الحدود بين البلدين، بتمويل خليجي.

وأكدت المصادر أن تلك الصيغة باتت مرحباً بها بشكل كبير داخل الأوساط السياسية المصرية، بدلاً من مبدأ استبدال الأراضي، والذي كان يلقي رفضاً مصرياً شعبياً، وأن التصور الحالي سيسهل تسويقه شعبياً، خصوصاً أن تلك المشاريع سيتم تنفيذها على أراضي مصرية، ضمن ما يسمى بمخطط تنمية سيناء، والذي سينضم إلى مجموعة من المشاريع السعودية في محافظة جنوب سيناء ضمن مشروع "نيوم" العملاق الذي يتبناه ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وتساهم فيه مصر، والأردن وإسرائيل.

وقالت المصادر أن هناك اشتراطات إسرائيلية، لتنفيذ تلك الخطوات وكافة المشاريع المخصصة لقطاع غزة في إطار تضخيمه وتحويله لدولة فلسطينية، بالإضافة إلى ما تبقى من أراضي الضفة الغربية التي لم تلتهمها المستوطنات وبخلاف القدس أيضاً، وهذه الاشتراطات هي أن تخضع تلك المشاريع لإشراف ورقابة وتشغيل مصري، لضمان عدم استغلالها في "أي أنشطة معادية لإسرائيل".

وكشفت المصادر، أن الحكومة المصرية في إطار التصور شبه النهائي، ستقوم خلال الفترة المقبلة، وتحديدًا العام المالي الجديد، بالبدء في توسيع المنطقة العازلة في سيناء، وإخلاء مساحات أوسع، لتسهيل تنفيذ تلك المشاريع المقترحة بعد ذلك، لتكون كافة الأراضي المخصصة غير مأهولة بالسكان.

ويذكر أن مصادر دبلوماسية مصرية وعربية أكدت لـ"العربي الجديد" في وقت سابق أن المرحلة الأولى لخطة ترامب تتضمن حزمة إجراءات تُقدّر بنحو ٣ مليارات دولار تعهدت دول خليجية بتحملها كاملة.

وكان البيت الأبيض، قد أصدر بياناً عقب زيارة كوشنير وغرينبلات للقاهرة، ذكر فيه أن الاجتماع "ناقش زيادة التعاون بين الولايات المتحدة ومصر، والحاجة إلى تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة، وجهود إدارة ترامب لتيسير إقرار السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين". وهو ما استتبعه بيان للمتحدث باسم الرئاسة المصرية، السفير بسام راضي، قال فيه إن السيسي أكد "دعم مصر للجهود والمبادرات الدولية الرامية للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة، وذلك طبقاً للمرجعيات الدولية المتفق عليها وعلى أساس حل الدولتين وفقاً لحدود ١٩٦٧، تكون فيه القدس المحتلة عاصمة لدولة فلسطين، مستعرضاً في هذا الإطار الجهود التي تبذلها مصر لإتمام عملية المصالحة الفلسطينية وتهئية الأوضاع في غزة، وما تقوم به من إجراءات لتخفيف المعاناة التي يتعرض لها سكان القطاع، ومنها فتح معبر رفح طوال شهر رمضان".

هذا في الوقت الذي جرى تبديد "تخوفات" الأردن من أن تمنح الخطة الأميركية موطئ قدم لدول كالسعودية ودول خليجية أخرى في الحرم القدس الشريف، ما يسحب الامتياز الأردني في الإشراف على الأوقاف الدينية الإسلامية والمسيحية في المدينة المقدس؛ علماً بأن رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، أكد خلال لقاءه ملك الأردن مؤخراً في عمان التزام إسرائيل بـ"الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة" في القدس المحتلة.

وكانت مصادر دبلوماسية عربية، تحدثت عن أزمة نشبت بين أميركا والسعودية والإمارات من جهة، والأردن والسلطة الفلسطينية؛ وكانت تقارير صحافية قد أفادت بأن "هناك أزمة حقيقية بين عدد من الأطراف العربية (أطرافها أميركا والسعودية والإمارات من جهة، والأردن والسلطة الفلسطينية)، بسبب المسودة التي صاغها كوشنر لـخطة السلام الأميركية، في وقت تتمسك فيه الأردن بإدخال تعديلات واضحة تتعلق بالإشراف الأردني على المقدسات في القدس المحتلة، والمدينة القديمة".

والسبب في الأزمة هو تبني كل من أبوظبي والرياض، موقفاً مخالفاً للموقف الأردني، ومرحّباً في الوقت ذاته بتصورات كوشنر، ومساعد الرئيس الأميركي جيسون غرينبلات، الذي التقى ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، أخيراً، بشكلٍ غير معلن؛ وهو ما وضع الأردن في مأزق مع الولايات المتحدة.

وكشفت المصادر أن "محمد بن سلمان كان قدم تعهدات لكل من كوشنر وغرينبلات، بانتزاع موافقة أردنية على المسودة التي يعكف عليها صهر ترامب، والذي تربطه علاقة وثيقة بين سلمان؛ وهو ما فتح الباب حول الحديث عن الأزمة السياسية والاقتصادية التي يتعرّض لها الأردن في الوقت الراهن، بسبب نقص الموارد النفطية، وعلاقة ذلك بالأحداث الخاصة بقرب الإعلان عن صفقة القرن".

ولفتت المصادر إلى أن "اتفاقاً بين بن سلمان وكوشنر يقضي بسرعة الانتهاء من إعلان صفقة القرن، بشكلٍ يعزّز من وضع صهر ترامب داخل الإدارة الأميركية من خلال إبراز قدرته على إدارة ذلك الملف، مقابل دعم أميركي كبير له في الملفات التي بدأها تحت اسمه الشخصي وفي مقدمتها الحملة العسكرية في اليمن، وكذلك الإعلان في وقت قريب عن تحالف إقليمي لمواجهة إيران".

وأشارت مصادر إلى أن "النظام المصري يسير بسياسة إمساك العصا من المنتصف، هو يريد أن يقدم نفسه كوسيط يمكنه الحل وليس طرفاً في الأزمات، لذلك يتدخل في الظاهر وكأنه ممثل للجانب الإماراتي السعودي، وفي الوقت ذاته هو لا يرغب في مناكفة الأردن عبر إثارة

المشاكل الداخلية المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية، وكذلك هو أيضًا يريد إدخال تعديلات على صفقة القرن تخرجه من الحرج الشعبي؛ وتنص الخطة الأميركية على إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح، لا تملك سيطرة على الحدود والمعابر والأجواء وتتجاهل حق عودة اللاجئين، والإشراف الأردني على المقدسات في القدس.

غزة أولاً:

قال الناطق الرسمي باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة، إن الصمود الفلسطيني والتمسك بالثوابت الوطنية، والموقف العربي الراض لتجاوز قضية القدس والشرعية العربية، أجهض ما يسمّى بـ"صفقة القرن"، لأنها قامت أساساً على فكرة صفقة غزة، الهادفة لتحويل القضية الفلسطينية إلى قضية إنسانية.

وأضاف أن هذه الإدارة، ونتيجة تعاطي بعض الأطراف المشبوهة والمتآمرة معاً، اعتقدت أن إزاحة قضية القدس واللاجئين، وإلغاء الاتفاق النووي مع إيران يفتح لها الطريق لعقد صفقة غزة المرفوضة فلسطينياً وعربياً ودولياً، وآخرها التصريحات الروسية الصادرة عن نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، التي تقول ان واشنطن عاجزة بمفردها عن تسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وأشار إلى أن ما يجري من طروحات وأفكار وأوهام سواء عبر ما يسمى بصفقة القرن أو صفقة غزة، هدفه بالأساس إلغاء الهوية الوطنية الفلسطينية، وقتل المشروع الوطني المتمثل بإقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وليس كما تحاول التصريحات الأميركية، التي تتحدث عن تقدم في عملية السلام. وحذر من محاولة توظيف إغاثة غزة سياسياً أو إنسانياً، ومحاولة البعض التعاون مع هذه الطروحات، التي تشير إليها التصريحات الرسمية الإسرائيلية سواء عبر بناء ميناء بحري أو غيره، دون أن تكون ضمن حل سياسي شامل قائم على قرارات الشرعية الدولية، مشيراً إلى أنها محاولة لخلق تعايش مع وجود الاحتلال، والهروب من الواقع المتفجر.

من جهته قال المحلل العسكري لصحيفة "يديعوت أحرونوت" أليكس فيشمان، إنه لا سبيل لمنع مواجهة مقبلة مع قطاع غزة إلا بخطة لتطوير القطاع بقيادة الولايات المتحدة الأميركية؛ وأضاف أن الأنظار تتجه، في هذه الأيام، نحو المبعوث الأميركي الخاص للمنطقة، جيسون غرينبلات، الذي يحاول بعث خطة جديدة إضافية من خطط إعادة إعمار القطاع. مضيفاً أن التفاهات الشفوية التي تم التوصل إليها من أجل "وقف مسيرات العودة" قد تلاشت، خصوصاً أن أيّاً من الأوضاع التي قادت للمواجهة عند الجدار الأمني لم تتغير، إذ ما يزال الجيش الإسرائيلي يقصف أنفاقاً على الحدود وقواعد عسكرية لحركة حماس، لا لشيء عدا تذكير قادة الحركة وسكان القطاع بشكل عام بأهوال الحرب.

لذلك، يلفت فيشمان إلى أن الحل الوحيد لعدم التصعيد في قطاع غزة هو خطة جديدة لإعادة إعمار القطاع بقيادة أميركية، بانتظار نتائج سلسلة اللقاءات التي عقدها غرينبلات، في العاصمتين، المصرية، القاهرة، والقطرية، الدوحة، مع ممثلي الدول المانحة من أجل بعث خطة إعادة إعمار القطاع الكبرى التي أعلنت عنها الولايات المتحدة بداية العام الجاري. ويوضح فيشمان أن "صفقة القرن" شهدت تغييرات بـ ١٨٠ درجة عن الصيغة الأولى المقررة، بين إعلان ترامب عنها مطلع العام الجاري وبين لقائه بنيامين نتنياهو، في آذار الماضي.

وأوضح أن الخطة تقوم على "حلّ الدولتين بنكهة إسرائيلية، أي دولة فلسطينية منزوعة السلاح، واعتراف بإسرائيل دولةً قوميةً للشعب اليهودي، وتبادل أراضي بنسب متساوية، لكن الأخطر هو تقسيم القدس لعاصمتين، دون تحديد دقيق لحدود وموقع العاصمة الفلسطينية.

أمّا "السيادة الإسرائيلية" فستضاف إليها ١٠% من أراضي الضفة الغربية، منها مدينة الخليل، دون تبادل أراضي، في حين أن العاصمة الفلسطينية ستتكوّن من أحياء في مدينة القدس المحتلة كانت خارج حدودها عام ٦٧، ولا تتصل ببعضها البعض جغرافياً.

ويضيف فيشمان أن وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، حين زار واشنطن أواخر نيسان الماضي، استمع إلى هذه التفاصيل، ولم يتأثر سلباً، بل على العكس أعرب عن تأييده لضرورة وجود وبقاء إسرائيل، لكن عندما سمع عباس من غرينبلات عن هذا التحول، فقد أصيب بصدمة

أخرجت منه عدداً غير قليل من التصريحات اللاذعة للهجة ضد إسرائيل وضد ترامب، وبالأساس ضد فريدمان، إذ وصفه في أحد المرّات بـ"ابن الكلب". و"منذ تلك اللحظة لم يعد ممكناً سماع كلمة واحدة من عباس عن إعادة إعمار غزة برعاية أميركية، وبالنسبة له يمكن لإسرائيل وغزة أن يحرق أحدهما الآخر".

وكشفت صحيفة هآرتس العبرية جزءاً من التحسينات المزمع تنفيذها لصالح سكان قطاع غزة ضمن صفقة القرن، والتي من المقرر الإعلان عنها خلال الأسابيع القادمة. ووفق الصحيفة فإن الولايات المتحدة الأمريكية، ستستثمر أموالها في شبه جزيرة سيناء، من خلال إنشاء منطقة تجارية حرة مع خمسة مشاريع صناعية كبيرة؛ وبأنه تم التوافق على بناء منطقة صناعية في سيناء، سيتم توظيف ثلثي أهل غزة وثلث من أهالي سيناء للعمل في تلك المنطقة؛ وسيتم إنشاء ميناء مصري غزي تحت إشراف الأمن المصري، وكذلك محطة للطاقة الشمسية، وفي المستقبل سيتم إنشاء مطار، سيتولى المصريون إدارته.

واجتمع بنيامين نتنياهو مع جارد كوشنير مستشار وصهر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ومبعوثه إلى الشرق الأوسط جيسون غرينبلات؛ وقالت يديعوت، أن اللقاء تمحور كله حول الوضع في قطاع غزة؛ وقال نتنياهو: "لقد حصلنا على دعم أمريكي كامل لما نقوم به من نشاطات عسكرية لحماية أمن سكان مغف غزة، كما بحثنا الوضع الإنساني في غزة دون أن يتم تقوية حماس".

وكشفت صحيفة الحياة أن رئيس المخابرات الفلسطينية ماجد فرج زار المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية لإطلاع المسؤولين في كلا الدولتين على الموقف الفلسطيني قبيل لقاء ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ومستشار الرئيس الأمريكي جاريد كوشنر. ورسالة زيارة ماجد فرج إلى القاهرة والرياض مفادها أن "لا دولة في غزة"، إلا أنه أكد خلال الزيارة للمسؤولين السعوديين والمصريين أن السلطة لا تعارض إقامة مشاريع في غزة، لافتة إلى أن هذه أهم القضايا التي في جعبة رئيس المخابرات الفلسطينية.

وكان البيت الأبيض أعلن أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان عقد مباحثات مع جاريد كوشنر مستشار وصهر الرئيس الأميركي دونالد ترامب وجيسون غرينبلات المبعوث الأميركي للسلام بالشرق الأوسط، بالتزامن مع إعداد كوشنر خطة أميركية للشرق الأوسط. وقال البيت الأبيض في بيان أن الثلاثة بحثوا في الرياض الأوضاع في إسرائيل والأراضي الفلسطينية، وتقديم مساعدات إنسانية لغزة، ودعم العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية. ويأتي هذا بعد يوم من لقاء بين كوشنر وغرينبلات في عمان وبين ملك الأردن عبد الله الثاني، وذلك في إطار جولة بالمنطقة أثناء وضع واشنطن اللمسات الأخيرة على "صفقة القرن" التي يؤكد الفلسطينيون أنها تستهدف تصفية قضيتهم.

ونقلت صحيفة إسرائيل هيوم الإسرائيلية أنها نقلت عن مصدر مصري قوله أن موقف مشترك بين مصر والأردن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بعدم الاعتراض على الخطة المقدمّة "رغمًا عن أبو مازن"؛ وأن القادة العرب على علم بما صرح به كوشنر لصحيفة القدس؛ عندما قال "إن واشنطن مستعدة للعمل مع أبو مازن، لكن إذا استمر في رفضه فإنها سوف تطرح خطتها للسلام". وأن كوشنر يتفق مع مطلب الدول العربية؛ وأوضح للرئيس المصري السيسي والملك الأردني أن الشعب الفلسطيني لن يتضرر إذا طرحت خطة السلام الإقليمية بدون تعاون أبو مازن والقيادة في رام الله. ووفق زعم الصحيفة فإن الدول العربية سألقة الذكر مارست ضغوطاً شديدة على أبو مازن لوقف مقاطعة مبعوثي ترامب وطالبته على الأقل بمعرفة النقاط الرئيسية لخطة الإدارة الأمريكية، كما وعدت الدول العربية بمنح الفلسطينيين ضمانات سياسية واقتصادية لأي تحفظات على الخطة.

وفي مقابلة مع صحيفة القدس الفلسطينية أعاد كوشنر التأكيد على استعداد الولايات المتحدة لاعادة إطلاق عملية السلام، مشككاً في الوقت نفسه برغبة الرئيس الفلسطيني محمود عباس في التوصل إلى اتفاق؛ وقال كوشنر "يقول الرئيس عباس إنه ملتزم بالسلام وليس لدي أي سبب لعدم تصديقه (...). ومع ذلك، فإنني أشكك في مدى قدرة الرئيس عباس، أو رغبته، في أن يميل إلى إنهاء الصفقة"؛ وأضاف "لديه نقاط الحوار التي لم تتغير خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية. لم

يتم التوصل إلى اتفاق سلام في ذلك الوقت. ومن أجل الوصول الى صفقة، على كلا الجانبين أن يتحركا وأن يلتقيا في نقطة ما بين مواقفهما المعلنة. لست متأكداً من قدرة الرئيس عباس على القيام بذلك".

لقاء نتياهو - محمد بن سلمان في الأردن:

من جهةٍ أخرى لم يعد لقاء بنيامين نتياهو - محمد بن سلمان في الأردن حدثاً مفاجئاً، ويمكن القول أن لقاء كهذا - أو غيره - يشير إلى الأشواط النهائية التي قد تكون بلغتها بلورة مخطط تصفية القضية الفلسطينية، في الطريق لإعلان تحالف استراتيجي علني بين الطرفين على قاعدة مواجهة التهديد الذي تشكّله الجمهورية الإسلامية في إيران وحلفائها على الأمن القومي الإسرائيلي وعلى الهيمنة الأميركية في المنطقة.

المواقف والخطوات التي بادر إليها، حتى الآن، النظام السعودي مباشرة، وبالوكالة، أبلغ تعبيراً في الكشف عن الدور الذي يؤديه على المستوى الإقليمي، وعن أهمية الموقع الذي يحتله في خريطة الأدوات التي باتت تؤدي دوراً وظيفياً مباشراً في حماية الأمن القومي الإسرائيلي. بل ارتقى الخطاب السياسي والإعلامي الذي يدور في هذا الفلك إلى حدّ التأصيل لهذا الخيار وتبريره ومحاولة شرعنته والترويج له شعبياً وسياسياً.

أياً كان الشوط الذي بلغه المسار السعودي - الإسرائيلي الذي يشكّل الضفة الأخرى من مخطط «صفقة القرن»، فإن نقطة ارتكازه تكمن في القضية الفلسطينية؛ ويعود ذلك إلى أن شرعنة هذا المخطط تكمن في نجاح تصفية القضية الفلسطينية، وهذه التصفية لا تملك قابلية النجاح إلا عبر إخضاع الشعب الفلسطيني أو انتزاع موافقته التي بدت أكثر من أي وقت مضى أنها أبعد ما تكون عن متناول أيدي الثلاثي في الرياض وتل أبيب وواشنطن.

عملياً، فإن زيارة كوشنير ومرافقه تأتي ضمن ترتيب أميركي لما بات يعرف بصفقة القرن، والتي بات الإعلان عنها قريباً جداً وباتت خيوطها أكثر وضوحاً في ظل انحياز أميركي لا يمكن غضّ النظر عنه للكيان الصهيوني.

كما تتضمن الصفقة، وفق تسريبات مختلفة، تسمين قطاع غزة، وتحسين الظروف المعيشية لمليونين من سكانه، وإقامة ميناء بحري ومطار جوي في منطقة رفح المصرية المحاذية له، إلى جانب محطة كهرباء عملاقة، وأخرى لتحلية المياه، بمعنى مغازلة سكان القطاع المحاصر بحياة إنسانية أكثر رحابة وأوسع؛ بحيث أصبح يجري الحديث عن غزة أولاً في إطار صفقة القرن.

الكشف عن تعديلات أمريكية جديدة على (صفقة القرن)

كشفت صحيفة (العربي الجديد) نقلاً عن مصادر دبلوماسية عربية، الجمعة، النقاب عن مسودة جديدة لخطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب؛ لتسوية القضية الفلسطينية والمعروفة إعلامياً بـ (صفقة القرن)، والتي عكف جاريد كوشنر، مستشار ترامب وزوج ابنته، على صياغتها، قبل الإعلان عن الخطوط العريضة للصفقة في وقت قريب.

ونقلت الصحيفة، عن تلك المصادر قولها، أن هناك أزمة حقيقية بين عدد من الأطراف العربية، بسبب المسودة، في وقتٍ تتمسك فيه الأردن بإدخال تعديلات واضحة على الخطة الأميركية التي سيتم الإعلان عن خطوطها العريضة قريباً، والمتعلقة بالإشراف الأردني على المقدسات في القدس المحتلة، والمدينة القديمة.

وأضافت الصحيفة، أن ما تسبب في أزمة أطرافها أميركا والسعودية والإمارات من جهة، والأردن والسلطة الفلسطينية من جهة أخرى، هو تبني كل من أبو ظبي والرياض، موقفاً مخالفاً للموقف الأردني، ومرحّباً في الوقت ذاته بتصورات كوشنر، ومساعد الرئيس الأميركي جيسون غرينبلات، الذي التقى ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، أخيراً، بشكل غير معلن، وهو ما وضع الأردن في مأزق مع الولايات المتحدة، وفق تعبيرها.

وبيّنت الصحيفة، أن "ولي العهد السعودي محمد بن سلمان قدم تعهدات لكل من كوشنر وغرينبلات، بانتزاع موافقة أردنية على المسودة التي يعكف عليها صهر ترامب، والذي تربطه علاقة وثيقة بين سلمان، وهو ما فتح الباب حول الحديث عن الأزمة السياسية والاقتصادية التي

يتعرض لها الأردن في الوقت الراهن، بسبب نقص الموارد النفطية، وعلاقة ذلك بالأحداث الخاصة بقرب الإعلان عن صفقة القرن".

ولفتت الصحيفة، وفق مصادرها، إلى أن "اتفاقاً بين بن سلمان وكوشنر، يقضي بسرعة الانتهاء من إعلان صفقة القرن، بشكلٍ يعزز من وضع صهر ترامب داخل الإدارة الأميركية من خلال إبراز قدرته على إدارة ذلك الملف، مقابل دعم أميركي كبير له في الملفات التي بدأها تحت اسمه الشخصي، وفي مقدمتها الحملة العسكرية في اليمن، وكذلك الإعلان في وقت قريب عن تحالف إقليمي لمواجهة إيران".

قال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، د. صائب عريقات: "إن جولة المبعوث الأمريكي جاريد كوشنير في المنطقة باءت بالفشل، لافتاً إلى أن كوشنير حاول تسويق بضاعة بنيامين نتنياهو القديمة بعلب جديدة؛ ولم يجد كوشنير معه سوى نتياهو". وقال: "على الرغم من محاولات الفريق الأمريكي وإسرائيل التركيز على الحوار حول الأزمة الإنسانية في القطاع وترويج الحل الاقتصادي، والذي ينبع من أهداف خطيرة تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية من خلال تحويلها إلى قضية إنسانية، إلا أن الفريق استمع خلال جولته إلى الزعماء العرب الذين أكدوا لهم على الموقف الرسمي الفلسطيني وهو أن حل القضية الفلسطيني يكمن في إنهاء الاحتلال، وتجسيد سيادة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية على حدود ١٩٦٧". وأكد عريقات، أن الإدارة الأمريكية الحالية تنصّت من استحقاقات القانون الدولي، ويشكّل دعمها لإسرائيل استمراراً وترسيخاً للاستعمار وسياسات الفصل العنصري، ومن خلال تبنيها الحل الإنساني والاقتصادي والذي عقدت لأجله المؤتمرات واللقاءات والحوارات وزارات العديد من الدول، فهي بذلك تحاول بشكل عملي فصل قطاع غزة عن محيطه الفلسطيني، وتعمل اليوم على تقديم المبالغ المالية وجلب المساعدات من الدول المحيطة لتنفيذ مشاريع اقتصادية مشبوهة.

وأضاف "لقد قامت الإدارة الأمريكية بوقف المساعدات عن شعبنا وتقليص مساعدات الأونروا، وإغلاق مكتب منظمة التحرير، واليوم يقوم كوشنر بتنفيذ الخطوة الثانية من صفقة

القرن بعد أن اعتقدوا أنهم أزالوا القدس عن الطاولة، وأن الوقت قد حان لإنهاء القضية الفلسطينية".

واتهم عريقات الإدارة الأمريكية بأنها تعمل لإسقاط القيادة الفلسطينية، حيث بدأت فعلياً بالترويج إلى ذلك من خلال التصريحات العدائية والتحريضية المتواصلة ضد القيادة، مشيراً إلى المقال الذي نشره مبعوث الرئيس الأمريكي للشرق الأوسط جيسون جرينبلات مؤخراً والذي يدعو فيه صراحة إلى استبدالي (صائب عريقات)، وأن على الفلسطينيين إيجاد قيادة بديلة لهم.

وأضاف: "النفاق يكمن في ازدواجية المعايير وإنكار قواعد القانون الدولي والحقوق المشروعة لشعب يزرع تحت الاحتلال لأكثر من نصف قرن، وإطلاق التصريحات التحريضية وتضليل الرأي العام الأمريكي من خلال تبني الرواية الإسرائيلية وإلقاء اللوم على الضحية".

وعن وجود حراك سياسي لكسر الجمود، الذي أصاب عملية السلام، أكد عريقات ذلك، وقال: "يوجد حراك سياسي حقيقي من أجل كسر الانسداد السياسي، ولكن موقفنا وموقف الدول العربية واضح وهو أن يكون على أسس إنجاز الحقوق الفلسطينية الأساسية".

وأكد عريقات أن "القيادة الفلسطينية قدمت كل ما لديها من فرص ممكنة للإدارة الأمريكية من أجل صنع السلام ولكنها اختارت الاحتلال (..) ولكي يمكن صنع سلام معها عليها أن تسحب اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل، والتعبير عن التزامها بالحفاظ على دور وتفويض وكالة الأونروا حتى عودة اللاجئين إلى ديارهم". وكذلك احترام منظومة القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، والاعتراف بحل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧، ورفض الاستيطان والضغط على إسرائيل لوقفه، باعتباره العقبة الرئيسة في وجه تحقيق السلام، وإعادة فتح مكتب منظمة التحرير في واشنطن، وعدم مشاركة الاحتلال بهجمته التحريضية على الشعب الفلسطيني بما في ذلك قضية الأسرى، ووقف تهديداتها فيما يتعلق بوقف مخصصاتهم ووسمهم بالإرهابيين. وأيضاً عدم فرض الإملاءات والحلول على الشعب الفلسطيني وابتزاز الدول من أجل تحقيق مصالح إسرائيل الأمنية والاستراتيجية في المنطقة، مشيراً إلى أن صنع سلام عادل ودائم هو مطلب فلسطيني، ولكنه لا يعني القبول بالسلام الاقتصادي أو الاستسلام.

وجدّد تأكيده على أنه "لا دولة في قطاع غزة ولا دون غزة"؛ ودعا حركة حماس لإنهاء "الانقلاب" في قطاع غزة، وأوضح أن حركة حماس تدرك جيداً أن الاستمرار في الاستحواذ على قطاع غزة سيسهل تمرير صفقة القرن التي بدأ تنفيذها من هناك (القطاع).

وحذر أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح، **جبريل الرجوب**، حركة حماس في قطاع غزة من أن تكون شريكاً أمنياً اقتصادياً لإسرائيل؛ لأن "إسرائيل تحاول إيجاد شريك اقتصادي آمن في غزة، ونحذّر حركة حماس من أن تكون جزءاً من ذلك"، مشيراً إلى أن اليمين الإسرائيلي، يبحث عن غطاء فلسطيني لأداء هذا الدور؛ وأوضح أن المشكلة في غزة لها علاقة أولاً بالاحتلال، الذي لديه الاستعداد لأن يمول المرض الثاني، وهو الانقسام حتى يبقى مستمراً.

وأضاف: "الكرة موجودة في ملعب حركة حماس، ونحن نصرّ على أن تكون جزءاً من النظام السياسي الفلسطيني، ونحذّرها من أن تكون بحسن أو بسوء نية طرفاً في المشروع الإسرائيلي الذي يسعى لإيجاد شريك اقتصادي آمن بغزة"، لافتاً إلى أن حماس لا تستطيع التفاوض بشكل مباشر مع إسرائيل لسببين رئيسيين: لأنها لن تجد غطاء عربياً، كون مصر والأردن والسعودية لديهم موقف واضح من ذلك، كما أن حماس لديها تيار وطني لا يقبل بهذا الأمر، والقيادات التي أمضت أكثر من ٢٠ عاماً في السجن لا يمكن أن تتجر لهذه الأمور.

وشدّد على أن التصدي لهذه المخططات يتم من خلال بوابة الوحدة الوطنية، والوقوف خلف الشرعية الفلسطينية برئاسة الرئيس عباس؛ وأضاف "علينا أن نُخرج الرئيس أبو مازن من خلافاتنا وتناقضتنا، ومن سخافة بعض الأفراد، وأن يبقى قاسماً مشتركاً لنا جميعاً، ونحن بحاجة لأبو مازن، وحركة حماس بحاجة لأبو مازن أكثر من حركة فتح".

وأكد أن القيادة لن تسمح بتمرير أي مخططات على حساب القضية الفلسطينية، مؤكداً أن منظمة التحرير، والرئيس محمود عباس، بوابة الشعب الفلسطيني، والشرعية الفلسطينية.

ورد القيادي في حركة حماس، سامي أبو زهري، على الرسالة التي وجّهها أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح جبريل الرجوب لحركته، حول التعاون الأمني والاقتصادي مع إسرائيل في غزة؛ وقال إن "الذين يحذرون حماس من التورط في الشراكة الاقتصادية مع الاحتلال، عليهم أن يتطهروا أولاً من عار الشراكة الأمنية مع الاحتلال"؛ مضيفاً أن "حماس حركة وطنية، ولن تتورط فيما تورط فيه هؤلاء".

اتهام وزير اسرائيلي سابق بالتجسس لصالح ايران

تصدّرت قضية الوزير الإسرائيلي السابق، غونين سيغيف، المُتَّهم بالتجسس لصالح إيران، وتكاد تجمع على أن الأضرار الأمنية التي تسبب بها تعتبر صغيرة نسبياً، وأن الضرر الأساسي يكمن في مكانته كوزير سابق جلس على طاولة الحكومة، بما يجعل قضيته "الأخطر في تاريخ دولة إسرائيل" وإنجازاً لا يُستهان به من جانب إيران.

كما أبرزت الصحف حقيقة أنه تجسّس مدة ٦ سنوات لصالح إيران، ولم يتم اكتشاف أمره إلا في الشهور الأخيرة؛ سيغيف تواصل مع حزب الله وتورط في الاحتيال والمخدرات والتجسس يتّضح أن تهمة "التجسس لصالح إيران" الموجه ضد الوزير الإسرائيلي السابق، غونين سيغيف، هي الأخيرة من بين سلسلة فضائح تورط بها وزير الطاقة السابق منذ أن ترك الحياة السياسية. وكتبت: "ليس الحديث عن مجرد معتقل، فالرجل الذي احتجز في زنزانه انفرادية ومشتبه به بالتجسس لصالح إيران كان قد جلس مرة على طاولة الحكومة، ويُتَّهم سيغيف (٦٢ عاماً) بارتكاب مخالفات خطيرة جداً، مساعدة العدو في الحرب، والتجسس ضد إسرائيل، وتسليم معلومات للعدو".

وبحسب الشاباك، فإن سيغيف الذي عاش في السنوات الأخيرة في نيجيريا، كان قد وصل إلى غينيا الاستوائية في أيار عام ٢٠١٨، ونقل من هناك إلى كيان العدو بناء على طلب

الشرطة الإسرائيلية، وذلك بعد أن رفضت غينيا الاستوائية السماح له بدخول أراضيها بسبب ماضيه الجنائي.

ويشتبه الشاباك بأن سيغيف بادر إلى إقامة علاقات مع جهات استخبارية إيرانية في العام ٢٠١٢، في السفارة الإيرانية في نيجيريا، حيث كان يعيش هناك في السنوات الأخيرة. ويدّعي سيغيف في المقابل، أنهم طلبوا التباحث معه في مسألة شراء عتاد طبي، وأنهم لاحقاً عرفوا أنفسهم كمسؤولين في المخابرات الإيرانية.

وبحسب التقرير الذي نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت"، فإنه خلال علاقاته مع الإيرانيين، زار إيران عدة مرات مع معرفته بهوية مشغليه؛ كما التقى بهم في أماكن أخرى في أنحاء العالم، في فنادق وشقق سرية؛ وفي إحدى اللقاءات حصل على منظومة اتصال سرية لتشفير الرسائل. ولفت التقرير إلى أنه لا يزال من غير الواضح حجم المعلومات السرية التي كانت بحوزته، خاصة وأنه كان بعيداً عن النشاط السياسي مدة ٢٠ عاماً؛ وتبين خلال التحقيق معه، أنه قدم لمشغليه الإيرانيين معلومات تتصل بمجال الطاقة والمواقع الأمنية الإسرائيلية والمباني وذوي المناصب في الهيئات السياسية والأمنية.

ويضيف الشاباك أنه من أجل تنفيذ المهمات التي أوكل بها من قبل الإيرانيين، فقد أجرى سيغيف اتصالات مع مواطنين إسرائيليين لهم علاقات بالأمن والعلاقات الخارجية، كما عمل على ربط إسرائيليين بعناصر استخبارية إيرانية من خلال التضييل وعرضهم كرجال أعمال عاديين.

وأضاف التقرير أن التحقيقات تشير إلى أنه تم إحضار سيغيف إلى البلاد بسرية تامة، كما قرر المحققون عزله ومنعه من الاتصال بأحد؛ وعرضت عليه قائمة محامين ممن يعملون مع وزارة الأمن، فاختار المحامين إيلي زهور وموشي مزور؛ وخلال تمديد اعتقاله الأول منع من مقابلة محاميه؛ وبعد أن اطلع المحاميان على القضية أبلغوا عائلته بأمر اعتقاله، علماً أنها كانت تجهل أنه معتقل في إسرائيل.

واعترف سيغيف خلال التحقيق معه بالتهمة الموجهة ضده، وقُدِّمت لائحة اتِّهام ضده في المحكمة المركزية في القدس؛ وأشار التقرير إلى أن سيغيف، وفي دفاعه عن نفسه، ادَّعى أنه "عمل من أجل أمن الدولة"، وأنه حاول تبرير علاقاته مع الإيرانيين بادِّعاء أنه "حاول مساعدة إسرائيل"؛ كما ادَّعى أنه لم يكن منكشفاً لأيِّة معلومات حساسة، وأن معلوماته لم تتجاوز معلومات الإنسان العادي، بيد أن محققي الشاباك رفضوا هذه الإدِّعاءات.

وتدَّعي الأجهزة الأمنية أنه بالرغم من كون سيغيف وزيراً، وحافظ على علاقات مع مؤسسات السلطة، إلا أن الضرر الذي تسبب به لأمن إسرائيل يعتبر صغيراً، وأن الأهم هو أن إيران وحزب الله يبذلون جهوداً كبيرة في جمع معلومات استخبارية عن إسرائيل، وأن الإنجاز الإيراني يكمن في تجنيد وتفعيل وزير إسرائيلي سابق وهو إنجاز لا يستهان به.

وكتب يوسي ميلمان أن قضية التجسس هذه تعتبر الأخطر في تاريخ إسرائيل؛ وبحسبه فإن خطورة ما قام به سيغيف لا تكمن في الأضرار التي تسبب بها لأمن الدولة، وإنما بسبب مكانته، وبسبب نيَّته "خدمة أكبر أعداء إسرائيل، وهي الدولة التي لا تعترف بحق إسرائيل في الوجود، ويهدد قادتتها بالقضاء عليها".

وفي حين لفت إلى توقيت اعتقاله، بعد الكشف عن عملية الموساد في نهب الأرشيف النووي الإيراني، لفت إلى أن سيغيف عمل مدة ٦ سنوات في خدمة الإيرانيين، ولم يتمكن الشاباك من اكتشاف ذلك سوى في الشهور الأخيرة. وأضاف أن قضيته تؤكد أن الاستخبارات الإيرانية، بأذرعها المختلفة، تبذل جهوداً كبيرة في "تنفيذ عمليات إرهابية مباشرة ضد إسرائيل، أو غير مباشرة عن طريق حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله. كما تبذل جهوداً في جمع معلومات استخبارية وشن هجمات سيبرانية".

وكتب المحلل العسكري للصحيفة، عاموس هرئيل، أن القضية تثير تساؤلات جوهرية بشأن الجاهزية الإسرائيلية لإحباط عمليات التجسس، وأنه سيتوجب على الشاباك أن يوسع نطاق تحقيقاته للتأكد من أن الإيرانيين لم يجندوا آخرين.

وعلى إثر كشف القضية؛ فتح الحديث واسعاً داخل تل أبيب عما يمكن وصفه بـ "شبكة طويلة من عمليات التجسس والارتباط بأجهزة مخابرات معادية لإسرائيل منذ إقامة الدولة". وفي هذا الصدد قال مسؤولون سابقون في جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) إنهم يتوقعون أن يكون هناك المزيد من الجواسيس الإسرائيليين الذين يعلمون لصالح أعدائها. ونقلت الصحيفة عن "يتسحاق إيلان" نائب رئيس جهاز "الشاباك" حتى عام ٢٠١٠، قوله: "إن هناك إشاعات أن سيغيف قام بما قام به بسبب المال، لكن هناك احتمالات أخرى، فهو كان يشعر أنه غير مرغوب فيه من قبل الإسرائيليين، فتولدت لديه دوافع للانتقام من إسرائيل". وكان سيغيف قد تعرّض للسجن بسبب محاولته تهريب حبوب هلوسة قبل نحو عشرين عاماً، وسحبت منه رخصة مزاولة الطب في إسرائيل، ورُفض طلب إعادتها له بعد الإفراج عنه، فاضطر للسفر إلى نيجيريا للعمل طبيباً هناك حيث تم تجنيده جاسوساً لصالح إيران. وقال مسؤول آخر تولّى منصب نائب رئيس "الشاباك" أيضاً، ويدعى "يسرائيل حسون": "إن الكنيست (البرلمان) هو آخر مكان يمكن أن تفكر أن تبحث عن جواسيس فيه، وعمليات التجسس التي قام بها سيغيف دامت عدة سنوات ويعمل كثيف أحياناً"، وأضاف أن الأجهزة الأمنية "ستستقي العبرة مما جرى".

المحامي **حاييم نتيف**، من كبار ضباط الشاباك السابقين، أدلى بحديثٍ لإذاعة جيش الاحتلال، قال فيه إنَّ القضية خطيرة للغاية، مُشدّداً في الوقت عينه، على أنه يعتقد بأنَّ التحقيق لن يتوقّف عند الوزير الأسبق، بل سيصل إلى شخصيات إسرائيليةٍ أخرى، كانت على علاقةٍ مع سيغيف خلال تواجده في نيجيريا، في حين قال د. رونين بيرغمان، مُحلّل الشؤون الأمنية والاستخباراتية في صحيفتي "يديعوت أحرونوت" العبرية و"نيويورك تايمز" الأمريكية للإذاعة نفسها، قال إنَّ علاقات أمنية وطيدة تربط نيجيريا بإسرائيل، وأنّه من غير المُستبعد بتاتاً أن يكون سيغيف، قد تمكّن، بأمرٍ من مشغليه في طهران، من الحصول على معلوماتٍ حساسةٍ حول إسرائيل من الشركات الأمنية الإسرائيلية التي تعمل في هذا البلد الإفريقي، لافتاً إلى أن

هذه الشركات الأمنية تُشغّل ضباط كبار سابقين في أجهزة الأمن الاسرائيلية، وبشكلٍ خاصٍ من الموساد والشاباك.

وذهبت القناة العاشرة إلى وصف نجاح إيران في تجنيد سيغف بأنه أحد أخطر قضايا التجسس في تاريخ إسرائيل، فيما رأت شركة الأخبار العبرية أنه أحد أخطر قضايا التجسس في إسرائيل، من ناحية مستوى المعلومات أو مستوى العلاقات، خصوصاً أنّ الأمر يتعلق بوزير سابقٍ شارك في حكومات اسحاق رابين وشمعون بيريس، في التسعينات، وبطبيعة الحال فقد كان عضواً في جلسات الحكومة التي شارك فيها أيضاً، رجال الاستخبارات والجيش، ويتم خلالها تداول الكثير من المعطيات والمعلومات السرية.

وفي السياق عينه، رأى معلق الشؤون الأمنية في صحيفة "معاريف"، يوسي ميلمان، أنّ قضية سيغيف أخطر من قضية مردخاي فعنونو، الذي كشف الأسرار النووية لإسرائيل، وتمّ استدراجه واعتقاله في الثمانينات؛ وأوضح أنّ فعنونو سلّم معلومات إلى صحيفة بينما سيغيف تعامل مع دولة عدو لا تعترف أنّ لإسرائيل حقاً في الوجود؛ وينطوي ذلك على إقرار ومخاوف من طبيعة المعلومات الأمنية التي يفترض أنّ الوزير سلّمها للاستخبارات الإيرانية، وهو ما يعني الكثير بالمعايير الأمنية والسياسية، خصوصاً أنّ لدى إيران برامجها المعلوماتية الخاصة التي تتصل بالصراع مع إسرائيل على مستوى الأهداف وعملية صناعة القرار والعلاقات السرية والخاصة بين تل أبيب وجهات إقليمية ودولية.

ويتعرّز هذا التصوّر مع الإعلان أنّه تمّ تزويد سيغف بمنظومة اتصالات سرية مشفرة لتبادل الرسائل بينه وبين الاستخبارات الإيرانية، وأكدت التقارير الإعلامية العبرية أنّ التحقيق كشف عن أنّ الوزير المعتقل قدّم ل طهران معلومات سرية تتعلق بقطاع الطاقة ومواقع أمنية إسرائيلية، وتفاصيل عن أصحاب مناصب في المؤسسات الأمنية والسياسية وغيرها، كما عمل على ربط بعض الإسرائيليين بالاستخبارات الإيرانية.

ويمكن استشراف حجم المعلومات التي يفترض أنّ تكون إيران حصلت عليها من خلال معرفة أنّ الاستخبارات الإيرانية نجحت في تجنيده منذ نحو ست سنوات، حيث أظهرت

التحقيقات أنه تمّ تجنيده في نيجيريا في العام ٢٠١٢، وتم اعتقاله في شهر أيار (مايو) الماضي وسمح "الشاباك" بالنشر عنه الآن.

وكشف معلق الشؤون العسكرية في القناة العاشرة، أور هيلر، أنه بحسب إعلان "الشاباك"، طلب الإيرانيون من الوزير سيغيف معرفة ما يحدث داخل المؤسسة السياسية ومعلومات عن منشآت أمنية، وهو مطلب محور المقاومة بما يخدمه في توجيه الصواريخ ضد العمق الاستراتيجي لإسرائيل؛ ورأى هيلر أنّ هذه مطالب كل مشغل جواسيس يدفع مقابلها الكثير من المال والجهد من أجل تحصيل هذه المعلومات عن العدو، وهذا ما تفعله أيضاً إسرائيل. ولفت المُحلّل إلى أنّ الاستخبارات الإيرانيّة حصلت على هدية وجائزة بمستوى لم تحصل عليه في السابق؛ ومن الواضح أنّ إسرائيل تتعامل مع هذا الحدث بأعلى درجات الخطورة، وتحديداً لأنّه، وفقاً للتقارير الإسرائيليّة، ذهب مرات عدة إلى إيران لإجراء لقاءات مع مشغليه؛ وخلص المُحلّل إلى القول إنّ هذه القضية تسلّط الضوء على الحرب السريّة بين إيران وإسرائيل، وتعبير عن حرب أدمغة بين الطرفين.

وفي هذا السياق يُطرح السؤال كيف تملّص سيغيف من مراقبة جهاز الأمن العام، وهل أنّ "تخابره" مع إيران، الذي بدأ في العام ٢٠١٢ وكُشف النقاب عنه في العام ٢٠١٨، أيّ بعد ستّة أعوام، لا يُعتبر إخفاقاً إستراتيجياً للمخابرات الإسرائيليّة، التي تتباهى وتفتخر بقدرتها الهائلة على رصد تحركات المشبوهين بتنفيذ أعمالٍ ضدّ أمن الدولة العبريّة؟

الجامعة العربية تبحث دعم المنهاج التعليمي في القدس

حذرت جامعة الدول العربية من مخطط إسرائيلي لاستهداف العملية التعليمية والمنهاج الفلسطيني، حيث تسعى سلطات الاحتلال الإسرائيلي لفرض المنهاج الإسرائيلي على المؤسسات التعليمية في القدس الشرقية المحتلة للعمل على محو الهوية العربية ومحاولات إذابة المجتمع المقدسي في المجتمع الإسرائيلي.

وقال الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة في جامعة الدول العربية السفير سعيد أبو علي، أمام أعمال الدورة الـ٧٨ لمجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين، برئاسة مدير دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير فضل المهلوس، وبمشاركة وفود من مصر، والأردن، واتحاد الجامعات العربية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إن التعليم هو العامل الرئيسي في الصمود والتصدي للانتهاكات الإسرائيلية المتصاعدة على طريق إنهاء الاحتلال واستكمال بناء مؤسسات دولته المستقلة وصياغة غده المشرق.

وأكد أن إسرائيل عمدت على مدار سنوات الاحتلال لاستهداف العملية التعليمية بضرب محاورها الرئيسية الثلاثة "المعلم، والطالب، والمنهاج". وأوضح أبو علي، أن سلطات الاحتلال ما زالت تعيق وتعطل جهود إعمار المدارس والمؤسسات التعليمية التي دمرها الاحتلال في قطاع غزة، وحرمان الطلاب من الالتحاق بجامعات الضفة الغربية، مشيراً إلى أن كافة هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية وما توقعه من خسائر وتسببه من معاناة لم تثن من عزيمة الشعب الفلسطيني، بل شكلت حافزاً مضاعفاً ليؤكد الشعب الفلسطيني إصراره العنيد من مواصلة مسيرته التعليمية والارتقاء بها وتطويرها وتحقيق المزيد من النجاحات والانجازات بكافة الميادين والمجالات، وصولاً إلى تجربة فلسطينية نوعية متميزة ترتقي إلى التجارب الرائدة والمهمة في المنطقة.

وأضاف، أن القضية الفلسطينية تواجه تحديات غير مسبوقة في ظل ما يتم تداوله عن صفقة القرن بانحياز أميركي سافر وغير مسبوق لإسرائيل، بدءاً من نقل السفارة الأميركية إلى القدس والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، مروراً بتخفيض مساهمتها في ميزانية الأونروا والتهديد بتصفيتتها، وصولاً لاستخدام الفيتو في مجلس الأمن ضد مشروع القرار الخاص بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني تحدياً للمجتمع الدولي بأسره.

بدوره، طالب الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية والأبنية واللوازم بوزارة التربية والتعليم الدول العربية، رئيس وفد دولة فلسطين، فواز مجاهد بدعم التعليم في فلسطين من خلال تقديم

الدعم المادي وتوفير المنح والبعثات لطلبة القدس خاصة لاستكمال دراستهم الجامعية، لأنهم يتعرضون للكثير من عوامل الجذب الإسرائيلية والعمل على وقفها من مصادرها. وشدّد على ضرورة دعم قطاع التعليم في قطاع غزة، من خلال المساهمة في تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطاعية الخاصة بالتربية والتعليم والتي أعدتها الوزارة وأقرتها الحكومة. وتبحث الدورة على مدى خمسة أيام في العملية التربوية- التعليمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والممارسات الإسرائيلية ضدها والسياسات التهويدية في القدس. كما سيتم خلال الاجتماعات الإطلاع على التقارير الخاصة حول العملية التربوية لأبناء فلسطين وممارسات الاحتلال الاسرائيلي والانتهاكات ضد هذه العملية، إدراكاً منه لمدى خطورة انتظام العملية التعليمية لأبناء فلسطين.